THE SOUTHERN INDEPENDENT GROUP
المجموعة الجنوبية المستقلة

صحفيون في قبضة الموت

إنتهاكات الحريات الإعلامية في اليمن
أغسطس 2021م - أغسطس 2022

JOURNALISTS IN THE GRIP OF DEATH

Violations of media freedoms in Yemen
August 2021 AD - August 2022

المجموعة الجنوبية SIG:

المجموعة الجنوبية لحقوق الإنسان هي منظمة مستقلة غير ربحية. تدافع المجموعة عن حقوق الإنسان بشكل مركز على المتضررين في اليمن, كما تدعم ضحايا النزاع المسلح الذين أفرزتهم الصراعات والانتهاكات, خاصة الفئات الهشة منهم كالنساء والأطفال.

أُنشأت المجموعة الجنوبية من مجموعة من الحقوقيين والمدافعين عن حقوق الإنسان من مختلف مناطق اليمن, كما انضم لها عد من القانونيين مؤخرا, سجلت المجموعة الجنوبية وحصلت على الترخيص من قبل (Cardiff companies house) المملكة المتحدة البريطانية ب رقم (3842318)

تتلخص فلسفة عملنا في نقل الانتهاكات التي تطال الضحايا والفئات المستهدفة في اليمن إلى طاولات القرار والجهات المهتمة بالشأن الحقوقي.

ولا يقتصر عمل المجموعة على الرصد والتوثيق فحسب, بل يمتد إلى صناعة رأي عام دولي للضغط على الجهات المعنية والدول ذات النفوذ لاتخاذ إجراءات من شأنها أن تدفع باتجاه تحسين الأوضاع الإنسانية وتضع حداً لانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة.

ويسعى فريقنا للتأثير والضغط على الحكومات وصناع القرار والهيئات الدولية من أجل ترسيخ قواعد القانون الدولي والتحقيق في الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها بشكل يضمن وضع حدٍ لسياسة الإفلات من العقاب ودعم وتعويض الضحايا ماديًا ومعنويًا.

في العديد من الحالات, نجحت المجموعة في صنع تغييرٍ حقيقي على أرض الواقع يتمثل في استجابة صناع قرار وأطراف النزاع والسلطات المعنية بتحسين سياساتها والتعامل مع الأزمات بشكل يضمن حماية حقوق الأشخاص المهمشين من الضحايا والمتضررين.

تعمل المجموعة مع جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني (الوكالات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية) التي تحمل رؤية مماثلة لرؤية المجموعة, تسعى المجموعة إلى تحقيق أهدافها من خلال إعداد التقارير والرصد, واتخاذ دورات مجلس حقوق الإنسان

التابع للأمم المتحدة والذي تعقد بشكل دوري في جنيف كمنصة للمشاركة الفعالة من أجل إيصال القضايا الحقوقية ومعاناة اليمن إلى العالم.

ومن هذا المنطلق هدفت المجموعة الجنوبية من هذا التقرير إلى تسليط الضوء على مدى وماهية الانتهاكات التي تواجهها الحريات الإعلامية والصحفية في المناطق الواقعة تحت سلطة جماعة الحوثي، للوصول إلى حلول ومعالجات لتلك الجرائم التي جعلت من الصحفي أو الإعلامي مشتبه به وفي أحياناً كثيرة خائن ومحكوم عليه بالإعدام.

الفهرس

- المقدمة.....5
- الملخص التنفيذي.....7
- التوصيات.....10
- المنهجية 13
- الجزء الأول(المحاكمات والتعذيب).....18
- الجزء الثاني (التهديد والإغلاق) 22
- الجزء الثالث (التوزيع الجغرافي للانتهاكات).....27
- الجزء الرابع (مؤشرات التقرير) 32
- الملاحق.....34

المقدمة

مع دخول الحرب في اليمن عامها الثامن, ورغم توصل أطراف النزاع إلى اتفاق هدنة منذ خمسة أشهر, إلا أن المكاسب التي حققتها حرية الرأي والتعبير في اليمن منذ العام 1990 وحتى العام 2015, انتهت بشكل كامل في مناطق سيطرة الحوثيين في شمال البلاد حيث توجد الكتلة السكانية الأكبر .

إذ أنه وبعد انقضاء هذه السنوات انتهت مظاهر التعدد الإعلامي التي كانت سائدة طوال السنوات السابقة حيث تم إغلاق كل وسائل الإعلام المستقلة أو المعارضة, كما منعت وسائل الإعلام الدولية من العمل في تلك المناطق, ومع أن الحوثيون سيطروا على كل وسائل الإعلام العمومية (قنوات تلفزيونية, محطات إذاعية, وصحف يومية وأسبوعية) فإنهم لم يكتفوا بذلك بل أوجدوا نحو ثلاثين إذاعة محلية إلى جانب خمس محطات فضائية تلفزيونية تهدف إلى مشروعهم الطائفي وموجهة ضد المعارضين وعدد أخر من الصحف .

وإلى جانب السيطرة والمنع التي طالت كل وسائل الإعلام والصحفيين العاملين فيها فإن غالبية الصحفيين اليمنيين أما غادروا البلاد للإقامة في الخارج أو في مناطق سيطرة الحكومة, اما من تبقى من الصحفيين هناك أو النشطاء في مواقع التواصل الاجتماعي فإن الخيارات أمامهم محدودة فأما الصمت أو البحث عن مهن

أخرى أو يكونوا عرضة للحبس والمحاكمة والإخفاء القسري، إذ لا تزال الجماعة تعتقل 13 صحافي وإعلامي بينهم 4 تم الحكم عليهم بالإعدام من قبل محكمة متخصصة بقضايا الإرهاب وتفتقد لأبسط قواعد العدالة وتم التعامل معهم كمخبرين ومخربين.

ونتيجة تخلي الحوثيين عن مسؤوليتهم تجاه العاملين في المؤسسات الإعلامية العامة حيث قطعت الرواتب منذ نهاية العام 2016، إلى جانب إغلاق وسائل الإعلام غير الموالية لها، فان ذلك أفقد قطاع واسع من الصحفيين مصادر الدخل الخاصة بهم وعائلاتهم، ولهذا اضطر بعض الصحفيين إلى العمل في مهن بعيدة عن تخصصهم لتوفير متطلبات معيشتهم وأسرهم. حيث عملوا في غسيل السيارات أو في بيع مكعبات الثلج أو في محلات بيع الملابس وحتى في بيع القات.

لقد تشكلت في المحافظات الخاضعة لسيطرة الحوثيين واحدة من أقسى صور المأساة للإعلاميين ولحرية الرأي والتعبير بشكل عام، حيث أصبح أبسط منشور في مواقع التواصل الاجتماعي فيه انتقاد للجماعة أو لقائدهم ولمظاهر فسادهم سبباً في اعتقال العشرات وتهديدهم بل وتعرضهم للتعذيب والإخفاء القسري، كما تحول الفضاء الإعلامي المتعدد الذي شهدته البلاد منذ العام 1990 إلى عام 2015 ذو اتجاه واحد مليء بخطاب الكراهية والدعوة للعنف والطائفية وتخوين الآخر.

الملخص التنفيذي

يوثق هذا التقرير الانتهاكات التي طالت الإعلاميين ووسائل الإعلام في مناطق سيطرة الحوثيين خلال الفترة من 30 أغسطس 2021 م وحتى 30 أغسطس 2022 م ,في مخالفة واضحة للمواثيق الدولية والدستور والقانون في اليمن , وقد استخدمت المجموعة الجنوبية المستقلة مختلف الوسائل للوصول إلى المعلومات و الرصد والتحقق من تلك الانتهاكات من خلال التواصل المباشر مع الضحايا أو أهاليهم , وعبر الاطلاع علي محاضر الضبط وعبر محاميهم أو عبر نقابة الصحفيين , رغم المخاطر الأمنية الكبيرة في تلك المناطق حيث يتعامل الحوثيون بقسوة مع أي نشاط حقوقي أو رصد الانتهاكات التي ترتكب في مناطق سيطرتهم .

ولأن الحوثيين ومنذ سيطرتهم على العاصمة اليمنية في سبتمبر 2014 ناصبوا وسائل الإعلام والعاملين فيها العداء الشديد , باعتبارهم عملاء وجواسيس , فقد وصلت الحملة ذروتها بخطاب زعيم الجماعة التحريضي الذي حذر فيه اتباعه من الصحفيين باعتبارهم(أكثر خطر على الجماعة من المقاتلين في الميدان) , وقد تردت أوضاع الصحافة بشكل كبير ونبذ الصحفيون وقيدت حرية الرأي والتعبير واستخدمت كل وسائل الاتصال الجماهيري (تلفزيونات , إذاعات , صحف , وحتى منابر المساجد) للتحريض ضد وسائل الإعلام المستقلة والمعارضة واعتبارها أدوات للتحالف والحكومة المعترف بها دولياً وهذا يعكس الصعوبة البالغة التي واجهت الفريق عند جمع المعلومات والتحقق منها وفق عملية محفوفة بالكثير من المخاطر .

يبرز هذا التقرير الانتهاكات التي تعرض لها الإعلاميون ووسائل الإعلام في خمس محافظات يمنية (صنعاء, إب, الحديدة, المحويت, وجزء من محافظة تعز الخاضعة لسيطرة الحوثيين) لكن كان من الصعوبة التحقق من الانتهاكات في محافظة صعده المعقل الرئيسي للحوثيين بسبب القبضة الحديدة المفروضة على المحافظة وتقييد الدخول إليها من غير سكانها وكذلك الأمر في محافظة حجة التي تعتبر أكبر مخزون

بشري للمقاتلين الحوثيين, حيث تخضع هي أيضاً لقبضة أمنية محكمة يصعب معها الوصول إلى معلومات موثقة ولا يسمح فيها بأي صوت معارض .

وخلال فترة التقرير تمكن العاملون في المجموعة الجنوبية من رصد 42 انتهاكاً توزعت بين (الاعتقال ,المحاكمة , التعذيب ,الاعتداء ,و إيقاف مجموعة من المؤسسات الإعلامية بل ومصادرة ممتلكاتها) وكانت الإذاعات المحلية أكثر ضحايا الممارسات القمعية لجماعة الحوثي حيث تم إغلاق 11 محطة إذاعية محلية اجتماعية خلال الفترة التي شملها التقرير, خمس منها في محافظة إب و ست في مدينة صنعاء , كان أخرها إذاعة صوت اليمن رغم إن هذه الإذاعات تقدم محتوى اجتماعي غنائي وتغطي جزء من مساحة بثها اليومي بالإجبار للبرامج الدعائية الخاصة بالجماعة وخطابات سيدهم بما في ذلك البيانات العسكرية ونشرات الأخبار .

كما وثق التقرير 15 حالة اعتقال خارج إطار القانون من بينهم 13 صحفي وإعلامي مازالوا في السجن بعضهم منذ العام 2015 والعام 2018. وبين هؤلاء أربعة صحفيين صدر بحقهم حكم الإعدام من المحكمة المتخصصة بقضايا الإرهاب وأمن الدولة بتهمة التخابر مع الخارج , وهي التهمة التي توجهها سلطة الحوثيين لكل من يعارضها وطالت إلى جانب الصحفيين المئات من المدنيين و صحفيون يعيشون خارج البلاد , وكل المسئولين المدنيين والعسكريين في الحكومة المعترف بها دولياً , وقد أكد المحامون أن " تلك المحاكمات تفتقد لأبسط قواعد العدالة وأن مخالفات كثيرة رافقت إجراءات التقاضي " كما أن مجموعة من الصحفيين المعتقلين أُحيلوا إلى المحاكمة بعد أن أمضوا سنوات في سجون سرية وتم استجوابهم معصوبي الأعين وفي غياب محاميهم واشتكى جميع هؤلاء وفق هيئة المحامين التي تدافع عنهم من تعرضهم لأشكال متعددة من التعذيب مثل الإيهام بالقتل والتعليق من الأقدام والأذرع والإغراق في المياه والاعتداء الجسدي إلا أن القضاة يتجاهلون مطالب الضحايا في التحقيق في وقائع التعذيب , في حين لايزال خمسة رهن الاحتجاز وآخر مخفي قسراً منذ ثمانية أعوام .

و قد مثلت حوادث الاعتقال خارج القانون نسبة 36 % من الانتهاكات فيما مثلت حوادث الإغلاق لوسائل الإعلام نسبة 14 % من الانتهاكات و المحاكمات 10 % من جملة الانتهاكات التي تم رصدها والتي تم التحقق منها وتوثيقها , في حين مثلت التهديدات نسبة 10 % من الانتهاكات التي تعرضت لها وسائل الإعلام والعاملين فيها أو الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي , في حين تم توثيق 3 حالات اختطاف وبنسبة 7 %من الانتهاكات خلال فترة التقرير وحالة تعذيب واحدة بنسبة 2 %من الوقائع التي تمكن الفريق من رصدها , فيما مثلت حالة الإخفاء القسري والانتهاكات الأخرى 7% من إجمالي الانتهاكات.

التوصيات

- **المنظمات الدولية:**

- نوصي المفوضية السامية لحقوق الانسان, بتوفير دعم قانوني لنقابة الصحفيين أو الضحايا لتحريك دعاوي قضائية في كل الجرائم والانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والإعلاميون في مناطق سيطرة جماعة الحوثي.

- زيادة الضغط والمواقف الدولية المنددة بالانتهاكات التي تتعرض لها الصحافة في مناطق سيطرة الحوثيين والعمل على محاسبة المتورطين فيها وإصدار قائمة سوداء بمنتهكي حرية الصحافة والإعلام.

- نوصي المنظمات الدولية بتقديم الدعم المالي والقانوني لوسائل الإعلام المستقلة والصحفيين الذين فقدوا أعمالهم بسبب الاجراءات التي اتخذها الحوثيون.

- مخاطبة الحكومات الحليفة لجماعة الحوثي من أجل ممارسة الضغط على هذه الجماعة لوقف ممارساتها القمعية في حق وسائل الإعلام

- **جماعة الحوثي:**

- مطالبة جماعة الحوثي بالإفراج الفوري عن الصحفيين المحتجزين وإلغاء عقوبة الاعدام التي اصدرتها بحق 4 منهم.

- مطالبة جماعة الحوثي بإيقاف جميع الإجراءات التعسفية التي تمارسها ضد العاملين في المجال الإعلامي.

- مطالبه جماعة الحوثي بالالتزام بالدستور والقوانين اليمنية والمعاهدات الموقعة عليها اليمن بما فيها العهد الدولي للحقوق والحريات وإعلان صنعاء بشأن حرية واستقلالية وسائل الإعلام, وتعويض المؤسسات الإعلامية التي تم إغلاقها ومصادرة ممتلكاتها خارج نطاق القانون.

- **الحكومة الشرعية:**

- نوصي الحكومة الشرعية بضرورة صرف مرتبات الصحفيين والإعلاميين الذين يعيشون في مناطق سيطرة الحوثي باعتبارها السلطة الشرعية .

- توفير نفقات انعقاد المؤتمر العام لنقابة الصحفيين وصرف الدعم السنوي للنقابة واتحاد الأدباء والكتاب باعتبارهما المنظمتان المدافعتان عن الحريات في البلاد .

- **نقابة الصحفيين:**

- ضرورة عقد المؤتمر العام للنقابة والذي مضى عليه نحو عشرة أعوام.
- تشكيل فريق قانوني لإعداد ملفات قضائية مكتملة بالانتهاكات التي طالت وسائل الإعلام والصحفيين والإعلامين, وتحريك دعاوى قضائية ضد المنتهكين لدى القضاء المحلي وبالذات في خارج مناطق سيطرة الحوثيين, لان هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم ولأن مثل هذا التحرك سيشكل ضغطاً على القيادات الحوثية المتورطة في الانتهاكات .
-
- إصدار قائمة سوداء سنوية بأسماء المتورطين في الانتهاكات التي تعرضت لها وسائل الإعلام. ومطالبة اتحاد الصحفيين العرب والاتحاد الدولي للصحفيين

بتعميمها على النقابات والمنظمات ووسائل الإعلام وعدم التعامل مع تلك الشخصيات والمطالبة بملاحقتها دوليا .

- **وأخيرا:**

- نوصي جميع الأطراف بتحييد العمل الإعلامي والصحفي، واحترام التزامات وتعهدات الدولة اليمنية والقوانين والمواثيق الدولية .

المنهجية

سيعتمد الفريق في كتابة التقرير على مجموعة من الأسس المنهجية والمتبعة في كتابة التقارير الخاصة بانتهاكات حقوق الانسان, بدءاً بتجميع المعلومات والتأكد من صحتها مروراً بمعالجتها وترتيبها ومن ثم كتابة التقرير وإخراجها في صورتها النهائية على الآتي:

1 - جمع المعلومات:

- **المتوفرة لدى فريق الرصد:**

يعمل الفريق في مجال الحقوق والحريات ويتركز في نشاطه على الجانب الإعلامي فان لديه بلاغات عن انتهاكات تعرض لها أفراد أو مؤسسات إعلامية, كما أنه يتابع القضايا التي تعرض على المحاكم ويتواصل مع المحامين أو الضحايا, ومن خلال علاقاته يستطيع الوصول إلى القضايا التي يترافع فيها المحامون والاطلاع على وثائقها.

- المتوفرة على شبكة الانترنت:

سيتم جمع المعلومات المتوفرة على مواقع إخبارية موثقة أو ناشطين وصحفيين معروفين وموثوق بهم.

- **تقارير سابقة:**

سيتم استقاء بعض المعلومات كالإحصائيات والمعلومات الدقيقة من تقارير حقوقية تابعة لجهات رسمية دولية أو محلية اشتغلت على نفس المواضيع التي سيقوم بتناولها التقرير.

2 - تنظيم المعلومات:

حيث يقوم فريق الرصد بتنظيم المعلومات الأولية التي تم جمعها ومن ثم فرزها طبقاً لكل موضوع من الموضوعات, كمرحلة تنظيمية للبدء بالتأكد من كل انتهاك على حده.

3- التأكد من البيانات:

يعتمد الفريق على مجموعة من الآليات للتأكد من البيانات الأولية التي تم جمعها, وتشمل الآتي:

- **الوثائق الرسمية:**

على الرغم من وجود صعوبة في كثير من الأحيان في الحصول على وثائق رسمية التي يمكن الاعتماد عليها كتوثيق للانتهاكات إلاّ أن الفريق يعتمد أحيانا على البيانات الرسمية الصادرة من الجهات الحكومية المنشورة في الصحف والمواقع الإخبارية والمواقع الحكومية الرسمية والحسابات الحكومية

- **شهادات الضحايا:**

يقوم الفريق بالتواصل المباشر مع الضحايا لتوثيق الانتهاكات إما عبر اللقاءات المباشرة أو عبر الهاتف.

- **شهود العيان:**

في حالة تعذر الحصول على شهادة مباشرة من الضحايا فإن فريق العمل يحاول الحصول على شهادات من شهود عيان أو من أقاربهم أو محاميهم.

- **أدوات التحقق الرقمية:**

يعتمد الفريق على بعض الأدوات التقنية للتحقق من الصور والنسخ الضوئية المنشورة على الإنترنت, خاصة الشبكات الاجتماعية, للتأكد من صحتها, خاصة التحقق من صور الاعتداءات أو الصور التي تُظهر قرارات أو بيانات رسمية صادرة عن أحد الجهات الحكومية.

- **المنظمات الحقوقية:**

في بعض الأحيان يتواصل فريق عمل الرصد مع المنظمات الحقوقية أو النقابية للحصول على معلومات حول الانتهاكات التي يقوم الفريق برصدها, بالإضافة إلى الاستفادة من التقارير الحقوقية المختصة بانتهاكات الحريات الإعلامية في مناطق سيطرة جماعة الحوثي.

4- كتابة التقرير:

بعد جمع المعلومات والتأكد منها وتنظيمها سيتم البدء في كتابة التقرير وإخراجه بصورته النهائية.

5- المرجعيات:

يستند الفريق في رصده للانتهاكات على المواثيق الدولية المعنية بحرية التعبير كالمادة 19 من المعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية باعتباره الإطار الدولي الأساسي الذي يقنن هذا الحق:

لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة ولكل إنسان حق في حرية التعبير ويشمل هذا الحق بحريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأي وسيلة أخرى يختارها.

-تتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة (2) من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

(أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم

(ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

6- التعريفات:

- **جهات أمنية**: وزارة الداخلية ووزارة الدفاع والقوات النظامية, وأيضًا يتم إدراجها في حالة اعتداءات "مدنيون مؤيدون أو مجهولون" في وجود قوات نظامية.

- **حراسة أو أمن خاص**: تشمل أي أفراد حراسة خاصة سواء كانوا بشكل مستقل أو تابعين لشركات, وفي حالة التواصل إلى صدور أوامر مباشرة ممن يقومون بحراسته "مثلًا مسؤول حكومي" بارتكاب الانتهاك سيتم اعتبار جهة المعتدي "مسئولون حكوميون".

-**جهات قضائية**: تشمل كل المؤسسات القضائية المدنية والعسكرية.

-**قنوات خاصة:** وتشمل القنوات التلفزيونية والإذاعية والصحف الخاصة التي مقرها الرئيسي في صنعاء.

- **متعددة**: تشمل عدة جهات صحفية أو إعلامية.

- **لم يستدل عليه**: عدم التوصل إلى جهة العمل.

- **القبض**: هو عملية تقييد حرية الصحفي واصطحابه إلى القسم وتحرير محضر.

- احتجاز غير قانوني: هو عملية تقييد حرية الصحفي واقتياده لمكان احتجاز والإفراج عنه دون تحرير أي محاضر.

- تعريف حالة الانتهاك: هي كل انتهاك حدث لشخص واحد في مكان معين وزمان معين ويتم تمييزه بـ أربع متغيرات رئيسية.

- مكان الانتهاك.
- توقيت الانتهاك.
- نوع الانتهاك.
- شخص الضحية.

- **على سبيل المثال:** إذا تم القبض على 3 صحفيين في واقعة معينة وتعرض أحدهم للضرب وآخر للتعدي بالقول، سيتم احتساب 5 انتهاكات في تلك الحالة 3 حالات للقبض على كل صحفي، حالة ضرب لصحفي، حالة تعدي بالقول على صحفي.

في حالة أي نوع من الانتهاك الجماعي مثل (المنع من التغطية) سيتم اعتباره حالة انتهاك لصحفي واحد – فرضًا باعتبار أنه استُهدف به عقاب جماعي لهوية الصحفي وليس لكل صحفي على حدا، وأيضًا بسبب الإشكالية المعلوماتية حول تحديد عدد الصحفيين المتضررين وهوياتهم خصوصًا أن تلك الانتهاكات تحدث بصورة شبه يومية، إضافة إلى ذلك ما سيسببه من إشكاليات إحصائية بتضخم عدد الضحايا بشكل غير طبيعي.

- **الصحفي:** هو كل شخص تعرّض لانتهاك على خلفية تأدية عمله الصحفي وسيتم توفير ما يثبت عمله الصحفي كعضوية نقابة الصحفيين أو تصريح عمل أو تكليف بمؤسسة صحفية أو أرشيف صحفي أو شهادة للمؤسسة الصحفية عبر منصاتها الإعلامية أو المسئولين بها.
- **المؤسسة الإعلامية:** هي كل وسيلة إعلامية أو صحفية توفر لها مقر محدد أو موقع إلكتروني أو مطبوعة.

الجزء الأول
المحاكمات والتعذيب

رغم الضغوط والدعوات المحلية والدولية للحوثيين بإطلاق سراح الصحفيين والكف عن قمع العاملين في وسائل الإعلام والناشطين في مواقع التواصل الاجتماعي إلا أن الحوثيين واصلوا إغلاق كل وسائل الإعلام المستقلة او المعارضة في مناطق سيطرتهم وحجبوا عشرات المواقع الإلكترونية ومازالوا يعتقلون 13 صحافياً بينهم أربعة يقبعون في السجون منذ ثمانية أعوام وصدرت بحقهم أحكام إعدام بسبب نشاطهم الإعلامي .

وفي بيئة معادية للإعلام وغياب كامل لوسائل الإعلام المستقلة والمعارضة وانقطاع المئات من الصحفيين عن العمل في وسائل الإعلام العامة بعد أن تم تحويلها إلى وسائل إعلام مذهبية تابعة للحوثيين, ونتيجة لهذا النهج الذي تتبعه جماعة الحوثي فقد فرت بعض وسائل الإعلام إلى مناطق سيطرة الحكومة لتعاود العمل من هناك بينها محطة تلفزيونية اجتماعية, وصحيفة إخبارية يومية, فيما انتقلت محطة أخرى إلى خارج البلاد حيث تبث من العاصمة المصرية إلى جانب ثلاث قنوات فضائية تبث من تركيا.

ومع ذلك واصل الحوثيون التعامل بقسوة مع كل منشور يعارض سياستهم أو ينتقد اداء مسؤوليهم أو الكشف عن وقائع فساد حيث تم اعتقال وتهديد العشرات ومحاكمتهم في (صنعاء وإب والحديدة وتعز والمحويت) إلى جانب الصحفيين الأربعة المحكوم عليهم بالإعدام في حين استمر مصير الصحفي وحيد الصوفي مجهولاً منذ سيطرة الحوثيين على صنعاء وحتى الآن ولا يعرف عنه اي شيء .

وخلال فترة التقرير لا يزال هناك 13 صحفياً وإعلامياً معتقلون لدى جماعة الحوثي هم:

- وحيد الصوفي " مخفي قسرا".
- عبد الخالق عمران.
- توفيق المنصوري.

- أكرم الوليدي.
- حارث حميد.
- محمد عبده الصلاحي.
- محمد علي الجنيد.
- يونس عبد السلام.

وأربعة في محافظة إب ويواجه أربعة منهم:

(عبدالخالق عمران ، توفيق المنصوري ، أكرم الوليدي، وحارث حميد) احكاما بالإعدام ، ورغم تدخل مبعوث الامم المتحدة ومطالبات نقابة الصحفيين والاتحاد الدولي للصحافيين بإسقاط تلك الاحكام ، إلا ان الحوثيين تجاهلوا تلك الدعوات واستمروا في احتجازهم ومحاكمتهم ، بالإضافة إلى ضمهم إلى قوائم تبادل الأسرى بين الحكومة والحوثيين ، واعلنت نقابة الصحفيين رفضها مبادلة الصحفيين بأسرى حرب وقالت انه يجب على الحوثيين اطلاق سراحهم دون إخضاعهم للمساومة السياسية أو الابتزاز.

- **الإطار القانوني للتعذيب والاعتقال:**

حظر القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة والذي يبرره تحت أي ظرف وقد خصصت المادة (5) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لحظر التعذيب وتنص المادة (3) المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 ً تحديدا على حماية الأشخاص المحتجزين, ويشمل ذلك المدنيين والمقاتلين الأسرى من الاعتداء على الحياة, وبخاصة القتل بجميع أشكاله والتشويه والمعاملة القاسية والتعذيب وكذلك الاعتداء على الكرامة الشخصية, وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطّة من الكرامة.

وتحدد الاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة مجموعة من المقتضيات على الدول لمنع التعذيب والتحقيق فيه والملاحقة القضائية بشأنه, بالإضافة إلى كافة سبل الإنصاف وصادق اليمن في العام 1991 م على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وينظر نظام روما الأساسي في الجرائم المرتكبة في النزاعات المسلحة غير الدولية وعند تنفيذ التعذيب كجزء من هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين فإن التعذيب يعد جريمة ضد الإنسانية كما أن اليمن أحد الأطراف الموقعة على اتفاقية مناهضة التعذيب وتترتب عليها الالتزامات المفروضة على دول الأعضاء في الاتفاقية, ولذلك تترتب عليها مسؤولية قانونية دولية في حالة خرقها لالتزاماتها تجاه اتفاقية مناهضة التعذيب .

كما أن الدستور اليمني ينص في المادة (47) الفقرة (ب) على تجريم التعذيب بأنواعه سواءً كان جسديًا نفسيًا أو معنويًا ويجرم كذلك الإجبار القسري على الاعتراف أو المعاملة غير الإنسانية في كافة مراحل السجن, من القبض للاحتجاز للتحقيق وحتى المحاكمة وقضاء المحكومية.

حيث تنص الفقرة (هـ) من المادة 47 للدستور اليمني على أن التعذيب جريمة يستحق ممارسها أو من يأمر بها أو من يشارك فيها العقوبة, واعتبرها جريمةً لا تسقط بالتقادم.

كما أن القانون رقم 13 لسنة 1994 بشأن الإجراءات الجزائية نص في المادة السادسة والمادة السادسة عشرة على: –
حظر تعذيب المتهم أو معاملته بطريقة غير إنسانية أو إيذائه بدنيًا أو معنويًا لقسره على الاعتراف واعتبار الأقوال التي تصدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة التعذيب أو المعاملة غير الإنسانية أو الإيذاء هدر لا يعول عليها وعدم انقضاء الدعوة الجزائية في جريمة التعذيب بمضي المدة.

كما تنص المادة (73) من القانون على أن " يبلغ فورا كل من قبض عليه بأسباب هذا القبض وله حق الاطلاع على أمر القبض والاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه.

فيما تنص المادة (76) على أن " كل من يقبض عليه بصفة مؤقتة بسبب الاشتباه في ارتكابه جريمة يجب أن يقدم إلى القضاء خلال أربعة وعشرين ساعة من القبض عليه على الأكثر وعلى القاضي أو عضو النيابة العامة أن يبلغه بأسباب القبض وأن يصدر على الفور أمراً مسببا بحبسه احتياطياً أو الإفراج عنه.
وفي كل الأحوال لا يجوز الاستمرار في الحبس الاحتياطي أكثر من سبعة أيام إلا بأمر قضائي
ونصت المادة 191 من القانون ذاته على عدم جواز تمديد حبس أي معتقل إلا بقرار من رئيس محكمة الاستئناف لمدة 45 يومياً, وبعدها بثلاثة أشهر بعد عرض الأمر على النائب العام ونصت إجمالا على أن فترة الحجز الاحتياطي لا تتجاوز ستة أشهر وتلزم النيابة بالإفراج فورا عن المحتجز مهما كانت مبررات حجزه.

الجزء الثاني
التهديد والإغلاق

شملت فترة التقرير تسجيل 10 حوادث إغلاق ومصادرة لإذاعات محلية وواحدة تخص مصادرة مجلة (الناصية) الثقافية ومنع توزيعها والمجلة الطبية التي تم منعها من الدعاية للأدوية الطبية, وتم تهديد 4 صحافيين منهم صحفية على خلفية اتهامها الحوثيين بالوقوف وراء اغتيال اخيها الصحفي في تفجير استهدف سيارته في مدينة عدن .

ورغم صدور قرار من محكمة الصحافة بصنعاء بإعادة بث إذاعة صوت اليمن الاجتماعية إلا أن وزير الإعلام الحوثي أرسل قوات اقتحمت مكتب الإذاعة وصادرت أجهزة البث في تحدي واضح لقرار المحكمة, ومع ذلك لم يتخذ القاضي أي إجراء تجاه ما فعله الوزير, وأقر مواصلة النظر في الدعوة التي رفعها مالك الإذاعة ضد قرار إغلاقها.

وقال مالكوا الإذاعات التي أغلقت أن سلطة الحوثيين تستخدم حجج إدارية مرتبطة بتصريح العمل, وفرض الرسوم غير القانونية في ظل عدم وجود قانون ينظم الإعلام المرئي والمسموع والإلكتروني في اليمن, حيث فرضت وزارة إعلام الحوثيين رسوم مرتفعة جداً مقابل الحصول على تراخيص عمل جديدة, كما فرضت على ملاكها تزويدها بعائداتها من الإعلانات, وبيانات طاقم العمل .

كذلك وثق التقرير استمرار الحوثيون في فرض المزيد من القيود على المراسلين العاملين في مناطق سيطرتهم رغم محدودية عددهم حيث أنها لا تسمح إلا لوسائل الإعلام الإيرانية أو المدعومة منها والسورية وتلك التابعة لحزب الله اللبناني في العمل داخل مناطق سيطرتها, في حين يوجد عدد محدود جداً من مراسلي بعض وسائل الإعلام الدولية.

ووثق التقرير نقلا عن شهادة اثنان من هؤلاء المراسلين مطالبة وزارة اعلام الحوثيين لهم باستئجار مكتب خاص بعملهم ووضع كاميرات التصوير وأجهزة المونتاج في ذلك المكتب وعدم التحرك او القيام بأي عمل إلا بإذن مسبق من الوزارة, حيث يتم إشعار الوزارة مسبقا بطبيعة خطة عملهم ليحصلوا على الموافقة ويتم إرسال مرافق أمني معهم بهدف التأكد من طبيعة العمل وماهي التصريحات أو اللقطات التلفزيونية التي سيتم تصويرها

وأفادوا أن مراسل أخر في محافظة الحديدة فقد عمله بسبب القيود التي تفرضها ما تسمى (اللجنة الإعلامية) وهي كيان استخباري يتولى مراقبة عمل الصحفيين والمصورين حيث كانوا يطلبون منه تقديم أي مقترح للعمل مسبقا ثم يتأخرون في اعطاء الموافقة وبعد ثلاثة أيام يكتشف أنهم نفذوا العمل لصالحهم وباعوه لإحدى المحطات التلفزيونية أو الوكالات الإخبارية .

وحسب الإفادات فإن اللجنة الإعلامية تعمل باتجاهين الأول مراقبة أداء العاملين والأخر تجاري من خلال إدارة مكاتب خدمات إعلامية مستغلين القيود المشددة التي فرضت على غيرهم وقدرتهم على الحركة وتقديم عروض للمحطات التلفزيونية الأجنبية والوكالات الإخبارية

وفي المقابل أفاد أحد الصحفيين الأجانب بأن الحوثيين مستمرين في فرض قيود مشددة على الصحفيين الذين يزورون مناطق سيطرتهم وقال في شهادة لمعدي التقرير (أنه وبعد أن دفع مبلغ 200 دولار بدون أي إيصال رسمي مقابل الحصول على موافقة الحوثيين له على دخول مناطقهم , وجرى تهريبه عبر مناطق سيطرة الحكومة , لكنه وما أن وصل صنعاء حتى تم إلزامه بأخذ مرافق أمني في كل تحركاته على أن يدفع له أجرة يومية بواقع خمسون دولاراً , كما ألزم بالإقامة في فندق يختارونه هم رغم ارتفاع سعره ووجود فنادق أقل سعراً كما ألزم باستئجار سيارة أحضروها هم , بالإضافة إلى ذلك قاموا بتحديد المناطق التي يسمح له بزيارتها.

- **الإطار القانوني للتهديد والإغلاق:**

يكفل القانون الدولي الإنساني الحماية للصحفيين بوصفهم أشخاصا مدنيين حيث لا يمكن استهدافهم طالما امتنعوا عن المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية كما يقتضي القانون الدولي لحقوق الإنسان صون الحق في حرية التعبير بما يلبي حماية الصحفيين بحيث لا يكونون عرضة إلى أي شكل من أشكال العنف والممارسات القمعية كالاحتجاز التعسفي أو الاختفاء القسري أو التعذيب لقيامهم بأعمالهم كصحفيين وقد تقتضي النزاعات المسلحة فرض بعض التدابير الضبطية لعمل وسائل الإعلام بحيث لا يتخللها أي إجراءات تعسفية أو انتقامية بحق الصحفيين ويؤكد الدستور اليمني على العمل وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكافة الصكوك والاتفاقيات ذات الصلة ويقر دستور الجمهورية اليمنية حرية التعبير بوصفه أحد الحقوق الأصيلة إذ ينص على أن لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية, وتكفل الدولة حرية الفكر والتعبير عن الرأي بالقول أو الكتابة والتصوير في حدود القانون.

كما أن المادة 6 من الدستور اليمني تنص على "تؤكد الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة".

وتنص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه لكلِّ شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير, ويشمل هذا الحق حرِيته في اعتناق الآراء دون مضايقة, وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين, بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود.

ومع أنه لا يوجد قانون ينظم عمل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة ولا يوجد في أي قانون يمني نص يمنع على الأفراد أو الجهات امتلاك مثل هذه الوسائل وعليه فإن الحكومات السابقة لسيطرة الحوثين على العاصمة اليمنية منحت هذه الوسائل تراخيص عمل بموجب لائحة مؤقتة. استنادا إلى القاعدة القانونية التي تؤكد على أن الأصل في الأشياء هي الإباحة.

كما أن القانون رقم 25 لسنة 1990 بشأن الصحافة والمطبوعات نص في المادة (3): حرية المعرفة والفكر والصحافة والتعبير والاتصال والحصول على المعلومات حق من حقوق المواطنين لضمان الإعراب عن فكرهم بالقول والكتابة أو التصوير أو الرسم أو بأي وسيلة أخرى من وسائل التعبير، وهي مكفولة لجميع المواطنين وفق أحكام الدستور وما تنص عليه أحكام هذا القانون

كما نصت المادة (4) منه على أن " الصحافة مستقلة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع وتكوين الرأي العام والتعبير عن اتجاهاته بمختلف وسائل التعبير في إطار العقيدة الإسلامية أو الأسس الدستورية للمجتمع والدولة وأهداف الثورة اليمنية وتعميق الوحدة الوطنية ولا يجوز التعرض لنشاطها إلا وفقاً لأحكام القانون.

ونصت المادة (5) من نفس القانون على أن " الصحافة حرة فيما تنشره وحرة في استقاء الأنباء والمعلومات من مصادرها وهي مسؤولة عما تنشره في حدود القانون.

وكذلك نصت المادة (6): من القانون على " حماية حقوق الصحفيين والمبدعين وتوفير الضمانات القانونية اللازمة لممارسة المهنة وحقهم في التعبير دون تعرضهم لأي مسألة غير قانونية يكفلها القانون، ما لم تكن بالمخالفة لأحكامه".

الجزء الثالث

التوزيع الجغرافي للانتهاكات

توزعت الانتهاكات التي ارتكبت من قبل سلطات الحوثيين بحق الصحفيين ووسائل الإعلام والناشطين في مواقع التواصل الاجتماعي. واحتلت صنعاء المركز الأول في عدد الانتهاكات المرصودة خلال فترة التقرير والتي تمتد من أغسطس عام 2021 وحتى أغسطس 2022 وبعدد (25) حادثة واحتلت محافظة إب التي تقع على خطوط تماس بين مناطق سيطرة الحكومة وسلطة الحوثيين المرتبة الثانية من حيث الانتهاكات حيث تم رصد وتوثيق (13) حادثة انتهاك تنوعت بين الاعتقال والتعذيب والتهديد فيما احتلت محافظة الحديدة والتي يوجد فيها ثاني أكبر موانئ البلاد وميناء آخر لتصدير النفط في المرتبة الثالثة من حيث الانتهاكات التي توزعت بين الاعتقال والإخفاء والتعذيب وامتدت إلى المضايقة والتهديد. والمنع من العمل تليها محافظتي تعز والمحويت.

وتمكن فريقنا من توثيق الانتهاكات على مستوى المحافظات وفقا للآتي:

- صنعاء

- 4 أغسطس 2021 اعتقل الحوثيون الصحفي يونس عبد السلام, 28 سنة, والذي يعاني من متاعب نفسية حيث خرج من مسكنه في وسط صنعاء ومعه حاسوبه الشخصي واختفى وعندما حاول زملائه الاطمئنان عليه رد عليهم شخص آخر من هاتفه الشخصي وأبلغهم أنه معتقل لدى جهاز الأمن والمخابرات. وبعد عام أبلغت اسرته انه سيحال إلى المحكمة المتخصصة بقضايا الإرهاب بتهمة التعاون مع التحالف.

- 25 يناير 2022 م الحوثيون يغلقون ست إذاعات اجتماعية في صنعاء بحجة عدم الحصول على تراخيص مع إن هذه الإذاعات تعمل منذ ما قبل سيطرة الحوثيين ونظراً

لعدم وجود قانون ينظم عمل الإعلام المرئي والمسموع والإلكتروني في اليمن فقد منحت تلك الإذاعات تراخيص عمل بموجب لائحة اصدرتها وزارة الإعلام. لكن الحوثيون قاموا بتعديل اللائحة وفرض جملة من القيود المالية والإدارية على تلك الإذاعات .

-27مارس 2022م وضع قاضي محكمة غرب صنعاء الصحفي محمد عبدالعزيز الحمادي مدير تحرير صحيفة 26 سبتمبر الناطقة بلسان وزارة الدفاع في السجن بسبب عجزه عن دفع متأخرات إيجار منزله نتيجة إيقاف الوزارة لراتبه وقال الحمادي أن القاضي رفض إعطائه مهلة قانونية للبحث عن سكن آخر وتدبير ما عليه من التزامات مالية.

- 28مارس 2022 م اعتقلت جماعة الحوثي , الصحفية نادية مقبل اثناء إعدادها تقرير صحفي ميداني عن ارتفاع الأسعار بالمناطق الخاضعة لسيطرتهم وقد وضعت في السجن لمدة 40 يوما قبل ان يتم الإفراج عنها بعد ضغوطات قبلية في 9 من مايو 2022 .

- 6ابريل 2022 م استدعت نيابة أمن الدولة في صنعاء من جديد مراسل قناة المنار التابعة لحزب الله اللبناني خليل العمري للتحقيق, وجاء في استدعاء النيابة إنها حصلت على أدلة جديدة في التهم المنسوبة إليه , بشان امتلاكه ادلة على ضلوع اجهزة المخابرات في تهريب المكالمات الدولية إلى اليمن .

-19مايو 2022 م الحوثيون يمنعون الكاتب عبد الوهاب الشرفي من السفر عبر مطار صنعاء حيث كان ضمن فريق من النشطاء المستقلين مدعوين للمشاركة في لقاءات ينظمها مكتب مبعوث الأمم المتحدة الخاص باليمن هانس غروندبرغ في العاصمة الأردنية وقال الشرفي: في بيان له أنه وجد قوائم تضم الآلاف من الممنوعين من السفر بحجة معارضتهم للحوثيين. وعرف عن الشرفي نقده الشديد لفساد الحوثيين .

-21يوليو 2022 اختفى ابراهيم الكبسي بعد منشورات عدة تنتقد سلطة الحوثيين , وتطالب بصرف رواتب الموظفين الحكوميين المقطوعة منذ ستة أعوام ووفق مقربين منه فإنه تلقى تهديدات ووضع رهن الإقامة الجبرية في منزله, وكان الكبسي كتب منشورا في 20 يوليو على حاسبه في فيس بوك قال فيه أن الحوثيين حضروا إلى باب منزله وهددوه وحمل سلطة الحوثيين المسؤولية عن سلامته حيث اختفى بعد ذلك. وتم التأكد من أنه وضع رهن الإقامة الجبرية ومنع من استخدام الهاتف او الإنترنت .

-11يوليو2022م الحوثيون يقتحمون مكتب إذاعة صوت اليمن الاجتماعية ويصادروا أجهزة البث , رغم صدور امر من قاضي محكمة الصحافة سمح بموجبه للإذاعة بعودة البث إلى حين الفصل في النزاع القائم مع وزارة الإعلام لكن الوزارة تجاهلت الأمر القضائي .

– 3أغسطس2022م الاعتداء على الصحفي وليد الحميري من قبل شرطة المرور الذين انهالوا عليه بالضرب بعد أن وثق واقعة ابتزازهم لأحد السائقين

16 أغسطس 2022 م الحوثيون يمنعون وسائل الإعلام من تغطية احتجاجات سكان قرية العرة مديرية همدان في ضواحي صنعاء ضد قرار مصادرة أراضيهم لصالح ما تسمى لجنة الشهداء, حيث تم اعتقال 47 من المحتجين وإصابة أخرين وفض الاعتصام بالقوة .

- كما ولا يزال مصير محمد الوريث السكرتير الإعلامي للقيادي أحمد حامد مدير مكتب مهدي المشاط رئيس المجلس السياسي الأعلى غير معروف منذ ما يزيد على عام, لأسباب غير معروفة ورجح مقربون منه أن يكون رهن الاعتقال لدى جهاز المخابرات بسبب تسريبه معلومات عن حجم الفساد الذي يمارس."

- إب

-17أغسطس 2022 م الأمن السياسي في مدينة إب يعتقل الناشط الإعلامي خالد الأنس لما يقارب الشهر بسبب منشور أشاد فيه بذكرى وصول الرئيس السابق إلى الحكم, وبعدها بأشهر تم إطلاق سراحه.

- 17يوليو 2022 م اعتقال الناشط الإعلامي مراد البنا على خلفية منشور في الفيس بوك انتقد فيه اداء المسئول الحوثي في مديرية حبيش .

- 4أغسطس فرع مخابرات الحوثي تعتقل ثلاثة من الناشطين الإعلاميين هم عصام لطف, فؤاد المليكي, محمد الكينعي على خلفية منشورات انتقدت فساد المسؤول الحوثي (بندر العسل) مدير هيئة الأوقاف في المحافظة.

- 7 أغسطس 2022 م تم اعتقال فهد الضهابي وهو موظف في مكتب هيئة الأوقاف بمحافظة إب بتهمة تسريب معلومات لثلاثة إعلاميين نشروا عن فساد القيادي الحوثي مدير الهيئة.

- 11أغسطس 2022م الحوثيون يفرجون عن الصحافي محمد القادري الذي اعتقل في ١٣ مايو 2021 حيث اقتحم المسلحون الحوثيون منزله بعد كتابات انتقدت ادائهم , وقال القادري ل فريق الرصد أنه وعندما قبضوا عليه (فتح احدهم هاتفه وأراه بعض مقالاته ثم كتفوه وربطوا على عيونه واعتدوا عليه بالضرب حتى اوصلوه لسجن الأمن والمخابرات بمدينة إب و بعدها في نفس اليوم ارسلت قوات أخرى من مديرية حبيش ولاحقت اخوته واعتقلوا احدهم ولم يفرجوا عنه إلا بعد قيام اسرته بتسليم هاتفه).
وذكر القادري أنه وخلال فترة بقائه في السجن وضع في زنزانة انفرادية وتعرض للتعذيب وتم الإفراج عنه بضمانة تجارية وأسرية بشرط أن لا يعود للكتابة, وأن يتم

احضاره للمحاكمة في أي وقت, واشترطوا بقائه رهن الإقامة الجبرية في منزله إلا أنه تمكن من الفرار والوصول إلى مناطق سيطرة الحكومة

- 12 أغسطس - اختطاف وتعذيب الكاتب والأديب عبد الله باسلامة من قبل نائب مدير قسم شرطة 17 يوليو. حيث وضع في السجن وتعرض للضرب نتيجة خلاف مع أخرين ويعتقد أن الحادثة لها علاقة بمواقفه الناقدة لأداء المسؤولين الحوثيين.

- الحديدة

- في 23 مايو 2022 قال المحامي عبد المجيد صبره أن الحوثيين يحاكمون سريا الصحفي محمد عبده سعيد الصلاحي في مبنى جهاز الأمن والمخابرات بصنعاء , حيث نقلت هيئة المحكمة الجزائية الابتدائية بالحديدة إلى هناك , بعد اربع سنوات من اعتقاله حيث اعتقل الصلاحي في ٢٠١٨/١٠/٢٠ م من مدينه الحديدة وتم نقله إلى سجن الأمن والمخابرات في صنعاء وفي ٢٠١٩/١١/٢٤م تم إحالته للنيابة الجزائية الابتدائية المتخصصة بصنعاء , و أثناء التحقيق معه أبلغ النيابة أنه ظل مخفي قسرا لمدة خمسة أشهر, وقد بحث عنه والده خلالها في كل المحافظات وقال أنه تعرض خلال فترة الإخفاء لأنواع التعذيب مثل اللطم والركل في الخصيتين وكذلك تعليقه بالكلبشات إلى السقف والتحقيق معه لمدة شهرين.

- المحكمة المتخصصة في الحديدة تواصل أيضا محاكمة الصحفي محمد علي سالم الجنيد داخل مبنى جهاز المخابرات في صنعاء ومنعت محاميته من حضور الجلسات والجنيد اعتقل في ٢٠١٨/١١/٣١م في مدينة الحديدة بعد استدراجه من قبل مسؤول الحي الذي يسكنه تعرض بعدها للإخفاء القسري والتعذيب ثم تم نقله لجهاز الأمن السياسي بصنعاء وفي ٢٠١٩/١١/٢٣ م تم إحالته للنيابة الجزائية المتخصصة بصنعاء والتي حققت معه وأحالته إلى نيابة ومحكمة الحديدة ,ويقول محاميه انه يعاني من عدة أمراض وليس له أقارب يزورونه وأن السجناء يقومون بالتبرع له ببعض

الأموال لشراء احتياجاته , ويقول أنه لا توجد أي تهم حقيقية موجهه ضده وقد أنكر كل ما تم تلفيقه له في محاضر الأمن والمخابرات.

- **تعز**

في 27 من ديسمبر ٢٠٢١م تعرض الكاتب محمد ناجي احمد الذي كان له كتابته الناقدة للحوثيين لحادث سير فارق الحياة بعد ذلك بسببه وقالت أسرته في 19 يناير 2022 إنه فارق الحياة بعد تعرضه لعملية اغتيال سياسي باستخدام موتور سيكل كأداة للجريمة واتهمت الحوثيين بعدم التعامل مع الحادثة بما تستحقه من الجدية.

- **المحويت**

في ديسمبر 2021م تلقت نقابة الصحفيين اليمنيين بلاغاً من قبل الصحفي علي محمد العقبي المحرر بموقع الثورة نت التابع للحكومة الشرعية, يفيد تلقيه تهديا بالقتل من قبل أحد مشرفي جماعة الحوثي في محافظة المحويت على خلفية آراءه.

الجزء الرابع
مؤشرات التقرير

المؤشرات:

الانتهاكات التي شملها التقرير تعكس وضع البيئة الإعلامية في مناطق سيطرة الحوثيين ولهذا يمكن تسجيل أهم المؤشرات كالاتي:

- استمرار القيود الشديدة المفروضة على العمل الصحفي ما حرم المئات من الصحفيين من عملهم بحرية.

- إلغاء التنوع والتعدد في وسائل الإعلام التي عرفتها البلاد منذ العام 1990 , وأدى ذلك إلى غياب وسائل الإعلام المستقلة والمعارضة , وأصبح الصحافيون يعاملون كأعداء , ما دفع كثير منهم لترك العمل في الإعلام وامتهان أعمال أخرى لا تناسب إمكانياتهم ومهاراتهم ووضعهم خشية الاعتقال والضرب.

- عدم توفر مؤسسات قضائية وبيئة تشريعية تحمي الصحفيين والإعلاميين والناشطين في مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يتم استخدام القضاء بطريقة تعسفية, وتمت محاكمة أغلب الصحفيين المختطفين لدى المحكمة المتخصصة بقضايا الإرهاب وأمن الدولة

- يحرم الصحفيين والإعلاميين المعتقلين من الحقوق المكفولة قانونا حيث يتم احتجاز حريتهم وإخفائهم ومنع الزيارات عنهم , و يتعرضون للمعاملة القاسية والتعذيب ويحرمون من حق التطبيب وحق الاستعانة بمحامي.

استمرت حالة الإفلات من العقاب لكل من ارتكبوا الجرائم بحق الصحافة والصحفيين، ولا تعترف سلطة الحوثيين بأي حقوق وترفض التعامل مع اي بلاغات بهذا الخصوص.

ووفقا لنقابة الصحفيين اليمنيين فقد زادت جرائم القتل التي طالت الصحفيين في اليمن إلى 49 حالة منذ العام 2011 حتى مارس 2022 منهم 5 صحفيين قتلوا في العام 2011، وصحفي واحد في العام 2014م، و10 صحفيين في العام 2015، و10 في العام 2016م، في حين قتل 3صحفيين في العام 2017م، وفي العام 2018 قتل 10 آخرين، كما قتل اثنين في العام 2019، و3 في العام 2020م و4 في العام 2021، وحالة قتل واحدة خلال الربع الأول من العام الحالي.

الجزء الخامس

الملاحق

أولا: أنواع الانتهاكات:

نوع الانتهاك	العدد	النسبة
اختطاف	3	7%
اعتقال خارج إطار القانون	15	36%
اغتيال	1	2%
إغلاق	6	14%
إغلاق ومصادره ممتلكات	4	10%
المنع من السفر	1	2%
المنع من نشر الإعلانات الخاصة بالأدوية	1	2%
تعذيب	1	2%
تهديد	4	10%
محاكمه	4	10%
مخفي قسريا	2	5%
الإجمالي	**42**	**100%**

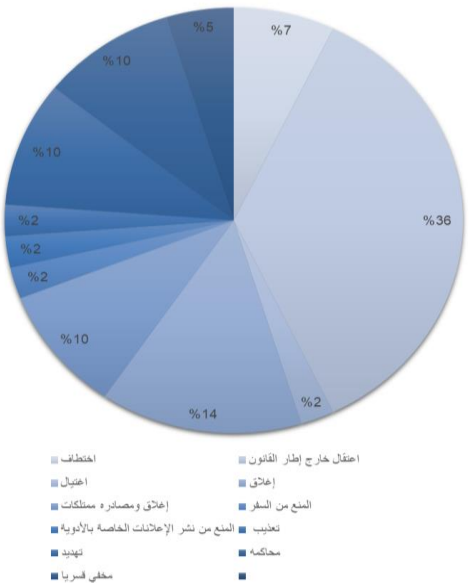

ثانياً: سبب الانتهاكات:

سبب الانتهاك	العدد	النسبة
إصدار عدد عن السلام	2	5%
التعاون مع الحكومة الشرعية	6	14%
انتقاد الفساد	21	50%
دون أي تهمه	2	5%
عدم استخراج تراخيص	4	10%
أخرى	1	2%
مريض نفسي	1	2%
مطالبة ملاكها بتجديد تراخيص العمل ودفع رسوم جديده ونسبة من عائدات الإعلانات	5	12%
الإجمالي	42	100%

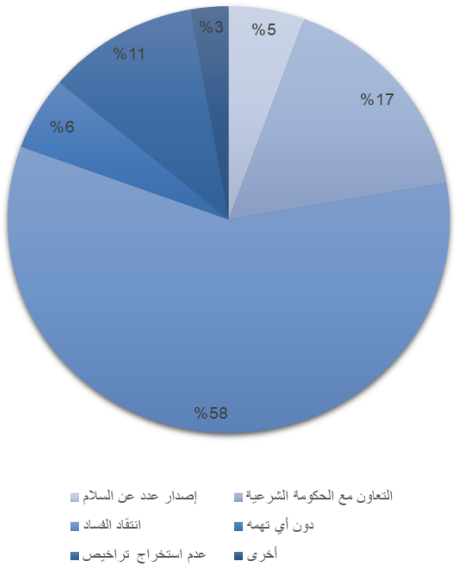

ثالثاً: توزيع الانتهاكات بحسب المحافظة:

المحافظة	العدد	النسبة
إب	13	31%
الحديده	2	5%
المحويت	1	2%
صنعاء	25	60%
تعز	1	2%
الإجمالي	42	100%

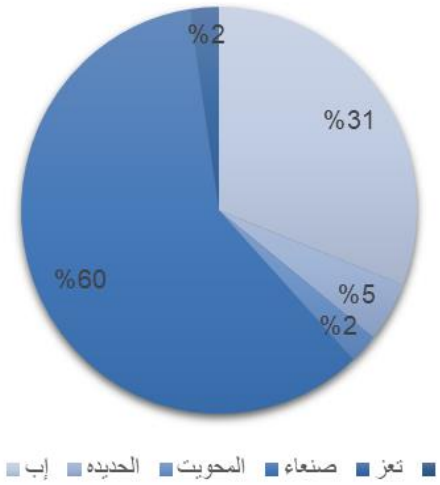

رابعاً: جدول الحالات:

الرقم	الاسم	المحافظة	نوع الانتهاك	تاريخ الانتهاك	سبب الانتهاك
1	وحيد الصوفي	صنعاء	مخفي قسريا	2015/4/6م	انتقاد الفساد
2	توفيق المنصوري	صنعاء	تهديد	يوليو/2015م	انتقاد الفساد
3	نبيل السداوي	صنعاء	اعتقال خارج اطار القانون	2015/9/21م	التعاون مع الحكومة الشرعية
4	فهد عبدالله السلامي	صنعاء	اختطاف	2015/10/6م	التعاون مع الحكومة الشرعية
5	محمد عبده الصلاحي	الحديدة	تعذيب	2018/10/2م	انتقاد الفساد
6	محمد علي سالم الجنيد	الحديدة	اعتقال خارج اطار القانون	2018/11/13م	انتقاد الفساد
7	عبد الخالق احمد عمران	صنعاء	محاكمه	2020/9/30م	التعاون مع الحكومة الشرعية
8	الحارث صالح حميد	صنعاء	محاكمه	2020/9/30م	التعاون مع الحكومة الشرعية
9	توفيق محمد المنصوري	صنعاء	محاكمه	2020/9/30م	التعاون مع الحكومة الشرعية
10	اكرم الوليد	صنعاء	محاكمه	2020/9/30م	التعاون مع الحكومة الشرعية
11	يونس عبدالسلام	صنعاء	اعتقال خارج إطار القانون	2021/8/4م	مريض نفسي
12	وليد الساده	اب	تهديد	أكتوبر /2021	انتقاد الفساد
13	محمد الوريث	صنعاء	اعتقال خارج إطار القانون	2021م	انتقاد الفساد
14	علي العقبي	المحويت	تهديد	ديسمبر-21	انتقاد الفساد
15	محمد ناجي احمد	تعز	اغتيال	2022/01/19	انتقاد الفساد
16	جراند اف ام	صنعاء	إغلاق	2022/01/25	مطالبة ملاكها بتجديد تراخيص العمل ودفع رسوم جديده

					ونسبة من عائدات الاعلانات
17	الأولى اف ام	صنعاء	إغلاق	2022/01/25	مطالبة ملاكها بتجديد تراخيص العمل ودفع رسوم جديده ونسبة من عائدات الاعلانات
18	الطفولة اف ام	صنعاء	إغلاق	2022/01/25	مطالبة ملاكها بتجديد تراخيص العمل ودفع رسوم جديده ونسبة من عائدات الاعلانات
19	الديوان اف ام	صنعاء	إغلاق	2022/01/25	مطالبة ملاكها بتجديد تراخيص العمل ودفع رسوم جديده ونسبة من عائدات الاعلانات
20	دلتا اف ام	صنعاء	إغلاق	2022/01/25	مطالبة ملاكها بتجديد تراخيص العمل ودفع رسوم جديده ونسبة من عائدات الاعلانات
21	اذاعة صوت اليمن	صنعاء	إغلاق ومصادره ممتلكات	يناير/2022م	عدم استخراج الترخيص
22	نادية مقبل	صنعاء	اعتقال خارج إطار القانون	2022/03/31	انتقاد الفساد
23	خليل العمري	صنعاء	اعتقال خارج إطار القانون	2022/4/6م	انتقاد الفساد
24	إذاعة سماره إف ام	اب	إغلاق ومصادره ممتلكات	2022/4/9م	عدم استخراج الترخيص
25	إذاعة اللوان اف ام	اب	إغلاق ومصادره ممتلكات	2022/4/9م	عدم استخراج الترخيص
26	إذاعة يمن ميوزك	اب	إغلاق ومصادره ممتلكات	2022/4/9م	عدم استخراج الترخيص
27	محمد القادري	اب	اعتقال خارج إطار القانون	2022/5/13م	انتقاد الفساد
28	عبد الوهاب الشرفي	صنعاء	المنع من السفر	2022/5/19م	انتقاد الفساد
29	مجلة الناصية	صنعاء	إغلاق المجلة	2022/5/23م	اصدار عدد عن السلام

30	عبدالعليم الحزمي	صنعاء	اعتقال خارج إطار القانون	2022/5/23م	اصدار عدد عن السلام
31	كامل سلطان المعمري	صنعاء	اعتقال خارج إطار القانون	يونيو/2021م	دون أي تهمه
32	إبراهيم الكبسي	صنعاء	مخفي قسريا	2022/7/21م	انتقاد الفساد
33	نبيهه الحيدري	صنعاء	تهديد	يونيو/2022م	اخرى
34	مراد البناء	اب	اعتقال خارج إطار القانون	2022/8/3م	انتقاد الفساد
35	خالد الانس	اب	اعتقال خارج إطار القانون	2022/8/3م	انتقاد الفساد
36	عبدالله باسلامة	اب	اختطاف	2022/8/12م	انتقاد الفساد
37	المجلة الطبية	صنعاء	المنع من نشر الاعلانات الخاصة بالأدوية	2022/8/13م	دون أي تهمه
38	فهد الضهابي	اب	اعتقال خارج إطار القانون	2022/8/17م	انتقاد الفساد
39	فواد المليكي	اب	اعتقال خارج إطار القانون	2022/8/9م	انتقاد الفساد
40	محمد الكينعي	اب	اعتقال خارج إطار القانون	2022/8/9م	انتقاد الفساد
41	عصام لطف	اب	اعتقال خارج إطار القانون	2022/8/9م	انتقاد الفساد
42	ماجد ياسين	اب	اختطاف	22-نوفمبر-21	انتقاد الفساد

The Southern Independent Group (SIG):

Southern Human Rights Group is an independent, non-profit organization. The group defends human rights with a focus on those affected in Yemen, the group also supports the victims of the armed conflict who have been spawned by conflicts and violations in Yemen, especially vulnerable groups such as women and children.

SIG was established by a group of human rights activists from different regions of Yemen, and several jurists that have joined recently. SIG has registered and obtained a license by (Cardiff companies house) the United Kingdom with No. (3842318).

The philosophy of our work is summarised in conveying the violations that affect the victims and the targeted groups in Yemen to policymakers and the parties concerned about human rights affairs on a global and local level.

The group's work is not limited to monitoring and documentation only but extends to creating international public opinion to pressure the concerned authorities and influential countries to take measures that would push towards improving the humanitarian situation and put an end to human rights violations in the region.

Our team seeks to influence and pressure governments, decision-makers, and international bodies to consolidate the rules of international law, investigate violations, and hold perpetrators to account in a way that ensures an end to the policy of impunity, and supports and compensates victims financially and morally.

In many cases, the group succeeded in making a real change on the ground, represented in the response of decision-makers, parties in the conflict and the concerned authorities to improve their policies and deal with the crises in a way that ensures the protection of the rights of marginalised groups from victims and affected people.

The group works with all civil society actors (governmental and non-governmental agencies and organisations) that hold a vision similar to that of the group, the group seeks to achieve its goals through reporting and monitoring and taking sessions with the United Nations Human Rights Council, which is held periodically in Geneva as a platform for effective participation to communicate human rights issues and the suffering of Yemen to the world.

From this point of view, the SIG has aimed in this report to shed light on the extent and nature of the violations faced by the media and the freedom of the press in areas under the authority of the Houthi group and reach possible solutions for those violations that made the journalists and reporters criminal suspects, and in many cases, a traitor and sentenced to death.

Index

- Introduction.....5
- Executive summary.....7
- Recommendations.....10
- Methodology.....12
- Chapter one (Trials and Torture) 16
- Chapter two (Threatening and closing) 19
- Chapter three (Geographical distribution of violations) 23
- Chapter four (Report indicators) 29

Introduction

The war in Yemen is now entering its eighth year, even though the parties in the conflict have reached a truce agreement five months ago, the efforts and the gains that have been made toward the freedom of speech and expression in Yemen from 1990 to 2015 have been completely abolished. This was particularly evident in the Houthi-controlled regions, north of the country, where most of the population is located.

After the lapse of these years, the manifestations of media pluralism that have prevailed throughout the previous years have ended. Almost all independent and opposition media were closed, and international media were prevented from working in those areas. although the Houthis have taken control of all public media in their regions (TV channels, radio stations, and daily and weekly newspapers), they were not satisfied with that, but they have also created around thirty local radio stations, in addition to five satellite television stations and several other newspapers aimed at their sectarian project, directed against their opponents.

In addition to the control and prevention that have affected all media outlets and journalists working in them, most Yemeni journalists that do not work for the Houthis have either moved to the government-controlled region or left the country to reside abroad. As for the remaining journalists and social media activists that still reside in the Houthi-controlled regions, the options they have are limited, either silence, searching for other professions, or they will risk being subject to imprisonment, trial and enforced disappearance. The Houthi group is still detaining 13 journalists and media professionals, including 4 who were sentenced to death by a court specialised in terrorism cases, such courts lack the most basic rules of justice, and they have dealt with these journalists as informants and saboteurs.

As a result of the Houthis abandoning their responsibility towards workers in public media institutions, where salaries have been cut since the end of 2016, and the closure of media institutions that are not loyal to them, this has caused a large segment of journalists to lose their source of income and their families. For this reason, some journalists were forced to work in jobs that are distant from their original profession, just to be able to provide food and shelter for themselves and their families. Many of them now work in jobs such as car washes, taxi drivers, clothing stores, and even selling khat (A flowering plant that contains a stimulant drug).

In provinces where the Houthi group has taken control, the right to freedom of speech and expression has greatly been diminished, as a result, media professionals were substantially affected by the such environment. The simplest publication on social media sites criticising the group or their leader and their manifestations of corruption has led to dozens of arrests, threats and even torture and enforced disappearance. and the multiple media space has transformed What the country witnessed from 1990 to 2015 was a one-way street filled with hate speech and calls for violence, sectarianism, and treason against the other.

Executive summary

This report documents violations against media professionals and media outlets in Houthi-controlled areas during the period of August 30, 2021, to August 30, 2022, it shows a clear violation of international covenants, the constitution and the law in Yemen. The Independent Southern Group (SIG) has used various means to access information and monitor and verify these violations. This was done through direct communication with the victims or their families, by reviewing the arrest warrants and, communication with their lawyers or through the Journalists Syndicate of Yemen. This report was carried out despite the significant security risks in those areas where the Houthis deal harshly with any human rights activities or investigating violations committed in their areas of control.

Since the Houthis took over the Yemeni capital (Sana'a) in September 2014, they have denounced the media and their workers and confronted them with intense hostility and labelled them as agents and spies. The campaign reached its climax when the group's leader televised an incendiary speech in which he warned his followers against journalists and stated, "they present more danger to the group than the opposition's fighters in the field". The press was largely rejected, journalists were shunned, freedom of opinion and expression was restricted, and all means of mass communication (televisions, radio, newspapers, and even mosque pulpits) were used to incite against independent and opposition media, considering them as tools of the coalition and the internationally recognised government. This reflects the extreme difficulty the SIG team has faced when collecting and verifying information, in a process that is fraught with risks.

This report highlights the violations that media professionals and media outlets have been subjected to in five Yemeni governorates (Sana'a, Ibb, Al Hudaydah, Al Mahwit, and part of Taiz governorate under Houthi control). Unfortunately, it was difficult to verify violations in Sa'ada governorate, the main stronghold of the Houthis, due to the iron grip imposed on the governorate and the entry restriction to non-residents. The same difficulty to

access documented information was also present in the Hajjah governorate, which is considered the largest human reservoir for Houthi fighters in Yemen, where it is also subject to tight security restrictions by the Houthis.

During the reporting period, workers in the Southern Independent Group were able to monitor 42 violations, distributed between (arrest, trial, torture, assault, suspension of a group of media institutions and even the confiscation of their property). Local radio stations were the most affected by the Houthi group's repressive practices, as 11 local radio stations were closed during the period covered by the report, five of them were in Ibb governorate and six in the city of Sana'a, the last of these radio stations was Sawt al-Yaman (Voice of Yemen). Although these radio stations normally broadcast social and musical content, the Houthi group has forced them to cover within their daily broadcast schedule the group's propaganda programs and their leaders' speeches, including military statements and news bulletins.

Furthermore, the report has documented 15 cases of extrajudicial detention, including 13 journalists and media professionals who are still in prison, some of them since 2015 and 2018. Among these are four journalists who were sentenced to death by a court specialising in terrorism and state security affairs. Such individuals are usually accused of spying and treason charges, a method that is used by the Houthi authority to silence opposition voices. Many were subjected to such charges, this includes hundreds of civilians, journalists that live outside the country, and all civil and military officials who work in the internationally recognised government. Many lawyers in Yemen have stated that "those trials lack the simplest rules of justice and that many violations were accompanied during litigation procedures". Recently, a group of detained journalists were referred to trial after they spent years in secret prisons and were interrogated while they were blindfolded and in the absence of their lawyers. According to the lawyers' committee that defends them, these detained journalists were subjected to various forms of torture, such as threatening murder, hanging by the feet and arms, waterboarding, and physical

assault. However, the judges that work in these specialised courts have ignored the victims' demands in the investigation into the incidents of torture. Meanwhile, five journalists are still in detention and another one has disappeared for eight years.

Incidents of extrajudicial detention represented 36% of the total violations monitored, verified, and documented, while media closure incidents represented 14%, trials represented 10%, and threats against media and its employees or activists on social media represented 10%. 3 cases of kidnapping were documented during the reporting period making it 7%, one case of torture at 2%, as well as, enforced disappearance and other violations representing 21% of the total violations.

Recommendations

- **International organizations:**

- We recommend the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights provide legal support for the Journalists Syndicate and the victims to initiate lawsuits for all the crimes and violations that journalists and media professionals have been subjected to in areas under the control of the Houthi group.
- Increase international pressure and condemnation against the violations of the press in Houthi-controlled areas and issue a blacklist of press and media freedom violators to hold them accountable.
- Provide legal and moral support to independent media outlets and journalists who have lost their jobs due to the extreme measures taken by the Houthis.
- Address the governments that are allied with the Houthi group to put pressure on the Houthis to stop their repressive practices against the freedom of speech and expression.

- **Houthi group:**

- We demand the Houthi group the immediate release of the four detained journalists and the abolition of the death penalty that had been issued against them.
- To stop all arbitrary measures against the press workers.
- To abide by the Yemeni constitution, laws and the treaties signed by Yemen, including the International Covenant on Civil and Political Rights and the Sana'a Declaration on the freedom and independence of the media.
- To compensate media institutions that have been closed by force or the ones that had their properties confiscated outside the scope of the law.

- **The legitimate government:**

- We recommend the legitimate government disburse the salaries of journalists and media professionals who live in the Houthi-controlled areas, as it is the legitimate authority.
- Provide funding for the Yemeni Syndicate of Journalists to hold their union General Conference and to provide annual support to the Union of Writers, as they are the two organisations in the country that defend freedom of speech.

- **Yemeni Syndicate of Journalists:**

- We remind the Syndicate of the necessity of holding the general conference of the union, which has been going on for about ten years.
- Establish a legal team to prepare complete judicial files regarding violations that affect media outlets, journalists, and media professionals. Furthermore, to initiate lawsuits against the violators with the local judiciary, especially outside the Houthi-controlled areas, because these crimes are not subject to a statute of limitations and such a move will put pressure on the Houthi leaders involved in the violations.
- Issue an annual blacklist of those involved in the violations and demand the Federation of Arab Journalists and the International Federation of Journalists circulate these blacklists to unions, organisations, and the media, to avoid supporting such individuals and to demand their prosecution internationally.

- **Finally**:

  we recommend that all parties in the conflict neutralise media and journalistic work and respect the obligations and commitments of the Yemeni state and international laws and covenants.

Methodology

The methodology in this report will be the same as human rights violations reports, starting with collecting information, verifying its validity, followed by processing and arranging the information, and then writing the report and producing it in its final form, as described below.

1- Gathering information:

- ### The information available to the monitoring team:

The team works in the field of rights and freedoms and focuses its activities on the media side. It has reports of violations against individuals and media institutions, it also follows up on cases that are brought to it before the courts through communication with lawyers and victims.

- ### Available online:

Information will be collected from reliable news sites, as well as known and trusted activists and journalists.

- ### Previous reports:

Some specific information, such as statistics, will be extracted from human rights reports from international or local official bodies.

2- Organising information:

The monitoring team will organise the initial information collected and then will sort them accordingly to verify each violation separately.

3- Verifying data:

- **Official documents**:

Although it is often difficult to obtain official documents that can be relied upon for documentation of violations, the team sometimes relies on official statements issued by government agencies published in newspapers, news websites, official government websites and government social accounts.

- Victims' testimonies:

The team communicates directly with victims to document violations, either through face-to-face meetings or over the phone.

- **Eyewitnesses:**

If it is not possible to obtain direct testimony from the victims, the team tries to obtain testimonies from eyewitnesses, their relatives, or their lawyers.

- Digital Verification Tools:

The team relies on some technical tools to verify images and copies published on the Internet, especially social media, to ensure their authenticity. This is particularly important to verify images of assaults or images that show decisions or official statements issued by an official agency.

- **Human Rights Organizations**:

Sometimes the monitoring team communicates with human rights organisations and agencies to obtain information about the violations the team is monitoring. The team investigates the human rights reports on violations of media freedoms in areas under the Houthi-control.

4- Writing the report

After collecting, verifying, and organising the information, the report will be written and produced in its final form.

5- References:

In this report, the team relies on international conventions concerned with freedom of expression, it uses them as an international framework to conduct the investigation. Freedom of expression is enshrined in Article (19) of the Universal Declaration of Human Rights (UDHR) and codified in the International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR), as well as regional conventions and charters. Article (19) stipulates that everyone has the right to freedom of opinion and expression; this right includes the freedom to hold opinions without interference and to seek, receive and impart information and ideas through any media and regardless of frontiers.

The exercise of the rights stipulated in Paragraph (2) of this Article is bound to certain duties and responsibilities, and accordingly, it may be subject to some restrictions, provided that these restrictions are necessary and specified by the law.

(a) To respect the rights or reputations of others.

(b) To protect national security, public order, public health or morals.

6- Terminology

- **Security bodies**: the Ministry of Interior, the Ministry of Defence, and the regular forces.
- **Private guarding or security**: This includes any private guard personnel, whether they are independent or affiliated with companies, and in the event of direct orders issued by those who work for, such as a government official, to commit the violation, the aggressor will be considered the government official himself.
- **Judicial bodies:** Include all civil and military judicial institutions.
- **Arrest**: It is the process of restricting the freedom of the journalist, taking him to the oath and drafting a report.
- **Journalist**: Every person who has been subjected to a violation in connection with the performance of his journalistic work. Evidence of his journalistic work will be provided, such as membership in the Journalists Syndicate, a work permit, an assignment to a press institution, a press archive, or a certificate from the press institution through its media platforms or officials.
- **Media institution:** It is any media or press outlet that has a specific headquarter, website, or publication.
- **Illegal detention**: It is the process of restricting the freedom of an individual, taking him to a place of detention and releasing him without writing any records.
- **The definition of violation in this report**: is every violation that occurred to one person in a specific place and time, and it is distinguished by four main variables.
  - The location of the violation
  - The timing of the violation.
  - The type of violation.
  - The victim.
- **For example:** if 3 journalists were arrested in a certain incident and one of them was beaten and another was verbally abused, 5 violations will be counted, in that case, 3 cases of arresting each journalist, a case of beating a journalist, a case of verbal assault on a journalist.

In the case of any kind of collective violation such as (preventing coverage), it will be considered a case of violation against one journalist - assuming that collective punishment of the identity of the journalist was targeted and not for each journalist individually. Also because of the informational problem of determining the number of affected journalists and their identities, especially since these violations occur almost daily, in addition to that, it will cause statistical problems by significantly increasing the number of victims.

Chapter 1

Trials and Torture

Despite local and international pressures and calls for the Houthis to release journalists and stop repressing media workers and activists on social media, the Houthis have continued to shut down all independent and opposition media outlets in their areas of control. They have blocked dozens of websites and arrested 13 journalists, four of whom have been in prison for eight years, and death sentences were issued against them because of their journalistic activity.

This Houthi group has created an environment that is extremely hostile to the media, there has been a complete absence of independent and opposition media, and hundreds of journalists had to work for sectarian media affiliated with the Houthi instead of the public media. Many media outlets fled to government-controlled areas to resume their work, this includes a social television station and a daily news newspaper, while another station moved abroad, where it broadcasts its content from the Egyptian capital, along with other three satellite channels broadcasting from Turkey.

Nonetheless, the Houthis continued to deal harshly with every publication that opposes their political agendas, criticises the performance of their officials, or reveals corruption cases. Dozens of people were arrested, threatened, and tried in (Sana'a, Ibb, Hodeidah, Taiz, and Al-Mahweet), along with the four journalists who were sentenced to death.

During the reporting period, there are still 13 journalists and media workers detained by the Houthi group, their names are Waheed Al-Sufi "Forcibly Hidden", Abdul Khaleq Imran, Tawfiq Al-Mansoori, Akram El-Walidy, Harith Hamid, Mohammed Abdo Al-Salahi,

Muhammad Ali Al-Junaid and Younes Abdel Salam. Currently, Four of them are facing death sentences (Abdul-Khaleq Omran, Tawfiq Al-Mansoori, Akram Al-Walidi, and Harith Hamid). Despite the intervention of the United Nations envoy and the demands of the Yemeni Journalists Syndicate and the International Federation of Journalists to drop these sentences, the Houthis have ignored those calls and continued to detain and prosecute them. These journalists were included in the prisoner exchange lists between the legitimate government and the Houthis, however, the Yemeni Journalists Syndicate announced its refusal to exchange journalists for prisoners of war and said that the Houthis should release them without subjecting them to political bargaining or blackmailing.

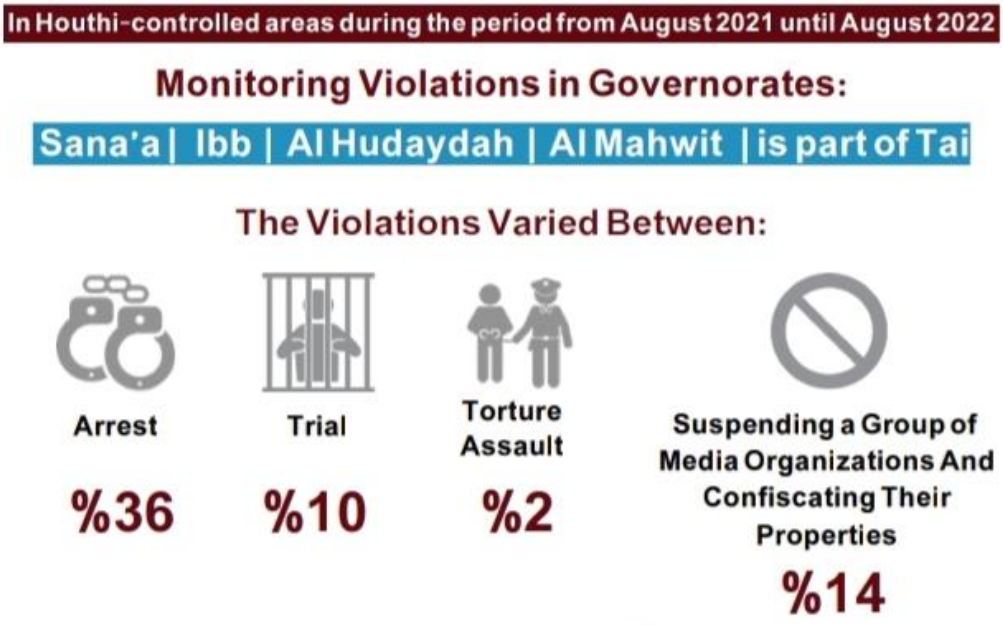

The Legal Framework for Torture and Detention:

International human rights law prohibits torture and other forms of inhuman and degrading treatment under any circumstance. Article (5) of the Universal Declaration of Human Rights is devoted to the prohibition of torture. Article (3) which is also in the four Geneva Conventions of 1949, states that the necessary protection must be provided to detained individuals, including civilians, and captured combatants, they must not be killed or be subject to mutilation, cruel treatment, and torture in all its forms. Moreover, their dignity must be respected, as they must not be subject to humiliating and degrading treatment. The Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment sets out several requirements for states to prevent, investigate and prosecute those engaged in torture activities. In 1991, Yemen ratified the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment. The Rome Statute considers crimes committed in non-international armed conflicts as part of a widespread and systematic attack against a civilian population, a war crime against humanity. Since Yemen is a Member of the Convention, it entails international legal responsibility in the event of a breach of its obligations under the Convention against Torture.

Moreover, the Yemeni constitution stipulates in Article (47), Paragraph (B), the criminalisation of torture of all kinds, whether physical, psychological, or moral, and criminalises forced confession or inhuman treatment at all stages of imprisonment, from arrest to detention for investigation until trial and judgment. Paragraph (e) of Article (47) of the Yemeni constitution states that torture is a crime that deserves the punishment of its practitioner, or whoever orders or participates in it, and considers it a crime without a statute of limitations. Furthermore, Law No. 13 of 1994 regarding criminal procedures in Articles (6) and (16), stipulates the prohibition of torturing the accused, treating him inhumanely, or harming him physically or mentally to force him to confess. It also

considers the statements made by one of the accused or witnesses under torture, inhuman treatment, or harm as unreliable evidence, providing that the crime case of torture does not expire over time.

In Article (73) the law stipulates that “anyone who has been arrested must be immediately informed of the reasons for this arrest, and he has the right to see the arrest warrant and contact whomever he deems fit to inform them of what happened and seek the assistance of a lawyer, and he must be promptly notified of the accusation against them.”. Moreover, Article (76) stipulates that "Anyone who is arrested temporarily for being suspected of committing a crime must be brought to court within twenty-four hours of his arrest at most, and the judge or member of the Public Prosecution must inform him of the reasons for the arrest and immediately issue a reasoned order for his provisional detention or release”.

In all cases, it is not permissible to continue in pretrial detention for more than seven days, except by judicial order, as Article (191) of the same law stipulates that “it is not permissible to extend the detention of any detainee except by a decision from the President of the Court of Appeal for a period of 45 days, and then three months after presenting the matter to the Public Prosecutor. In general, the article stipulated that the period of pre-trial detention does not exceed six months, and the prosecution is obligated to immediately release the detainee, regardless of the justifications for his detention.

Chapter 2

Threat and Closure

During the reporting period, 10 incidents of closure and confiscation of local radio stations were recorded. One of which concerned the confiscation of the cultural magazine

(Al-Nasiyah) and its prevention from distribution, and the medical magazine that was prevented from advertising medical drugs. Moreover, 4 journalists, including a female journalist, were threatened for accusing the Houthis of being behind the assassination of her journalist brother in a bombing that targeted his car in the city of Aden.

Despite the decision of the Press Court in Sana'a to re-broadcast Voice of Yemen Social Radio, the Houthi Information Minister sent forces to storm the radio station office and confiscate the broadcasting equipment in clear defiance of the court's decision. Nevertheless, the judge did not take any action against the minister and approved the continuation of considering the lawsuit filed by the owner of the radio station against the decision to close it. The owners of the closed radio stations said that the Houthi authority is using administrative arguments related to work permits, and they are imposing illegal fees in the absence of a law regulating audio-visual and electronic media in Yemen. The Houthi Ministry of Information imposed very high fees on radio station owners in exchange for work permits, they also required the radio station to provide information about their staff and a percentage of their revenues from advertisements.

The report also documented that the Houthis continued to impose more restrictions on correspondents working in the areas under the Houthi control, despite their limited number. As they only allow media that is aligned with their ideology, such as media backed by the Iranian and Syrian governments and those affiliated with the Lebanese militant group Hezbollah, to work within their areas of control. On the other hand, there is a very limited number of correspondents that work for other international media.

The report has documented the testimony of two of these correspondents, where the Houthis' information ministry's requested them to rent an office for their work and to place cameras and montage devices, and not to move or do any work without prior permission from the ministry. When the Ministry is notified in advance of the nature of their work plan to obtain approval, after that, a security escort must accompany the correspondents to validate the nature of their work and what statements or TV clips will be filmed.

Furthermore, they stated that another reporter in the Hodeidah governorate lost his job due to the restrictions imposed by the so-called (Media Committee), an intelligence entity that monitors the work of journalists and photographers. The committee were asking the reporter to submit any proposal for work in advance, however, the approval was delayed and after three days he discovered that they carried out the work for themselves and sold it to a television station or news agency. According to the testimonies, the media committee works in two directions, the first one is to monitor the performance of workers and the other one is to monitor the commercial side by running media services offices. This method allows them to take advantage of the strict restrictions imposed on others and their ability to approach and present deals to foreign television stations and news agencies.

Moreover, one of the foreign journalists stated that the Houthis continue to impose strict restrictions on journalists who visit their areas of control. He said in his testimony, that he paid $200, without being given any official receipt, in exchange for the Houthis' approval to enter their areas. After that, he was smuggled through areas under Government control until he reached Sana'a. However, as soon as he arrived in Sana'a, he was compelled to take a security escort to accompany through all his activities, which he must pay him a daily rate of $50, he was also obliged to stay in a hotel of their choice, despite the high price and the presence of cheaper hotels. The foreign journalist was also required to rent a car they brought to him, and they specified the areas where he is allowed to visit

- The Legal Framework for Threat and Closure:

The International humanitarian law guarantees protection for journalists as they are civilians, they cannot be targeted as long as they refrain from participating directly in hostilities. The international human rights law also requires safeguarding the right to freedom of expression in a way that meets the protection of journalists so that they are not subject to any form of violence and repressive practices such as arbitrary detention, enforced disappearance or torture for carrying out their work as journalists. During armed conflicts, parties may require the imposition of some disciplinary measures for the work of the media, but they must not include any arbitrary or retaliatory measures against journalists. The Yemeni constitution affirms working in accordance with the principles of the United Nations Charter, the Universal Declaration of Human Rights and all relevant instruments and agreements. The Constitution of the Republic of Yemen recognises freedom of expression as one of its fundamental rights, as it stipulates that every citizen has the right to participate in political, economic, social, and cultural life. The state guarantees freedom of thought and expression of opinion verbally, in writing and photography within the limits of the law.

Also, Article 6 of the Yemeni constitution states, "The state affirms compliance with the Charter of the United Nations, the Universal Declaration of Human Rights, the Charter of the League of Arab States and the generally recognized rules of international law."

Article 19 of the Universal Declaration of Human Rights states that everyone has the right to freedom of opinion and expression; this right includes the freedom to hold opinions without interference and to seek, receive and impart information and ideas through any media and regardless of frontiers. Although there is no law regulating the work of audio-visual media, and there are no Yemeni laws that prohibit individuals or entities from owning such media, the government that was in charge of the Yemeni capital Sana'a before the Houthi control has granted these media outlets work licenses according to

temporary regulation. Based on the legal rule that affirms that "the origin of things is permissibility".

Law No. 25 of 1990 regarding the press and publications stipulates in Article (3): Freedom of knowledge, thought, press, expression, communication, and access to information is a right of citizens to ensure that their thoughts are expressed verbally, in writing, photography, drawing, or any other means of expression, and it is guaranteed for all citizens in accordance with the provisions of the Constitution and the provisions of this law.

Furthermore, Article (4) stipulates that "The press is independent and exercises its mission freely in the service of society and the formation of public opinion and expression of its tendencies by various means of expression within the framework of the Islamic faith or the constitutional foundations of society and the state and the goals of the Yemeni revolution and the deepening of the national unity.'

Moreover, Article (5) of the same law stipulates that "the press is free in what it publishes, and it is free to obtain news and information from its sources, and it is responsible for what it publishes within the limits of the law."

Also, Article (6) of the law stipulates: "Protecting the rights of journalists and creators and providing the necessary legal guarantees for practising the profession and their right to expression without being exposed to any illegal issue guaranteed by law, unless it violates its provisions.

Chapter 3

Geographical distribution of violations

The violations committed by the Houthi authorities against journalists, media outlets and activists on social media were distributed across their controlled regions. Sana'a ranked first in the number of violations observed during the reporting period, which took place from August 2021 to August 2022, with (25) incidents. Ibb governorate, which is located on the contact lines between government-controlled areas and the Houthi-controlled areas, was ranked second in terms of violations, as (13) incidents of violation were monitored and documented, which varied between arrest, torture, and threats. Al-Hodeidah Governorate, which has the country's second-largest ports as well as oil export ports, was ranked third in terms of violations, these violations included arrest, disappearance, torture, harassment, threats, and the ban on work. The ranking order is followed by the governorates of Taiz and Al-Mahwit. Our team was able to document violations at the governorate's level according to the following:

- **Sana'a:**

- On the 4th of August 2021, the Houthis arrested journalist Younis Abdel Salam, 28 years old, who suffers from psychological problems. He left his home in the centre of Sanaa with his personal computer and disappeared. When his colleagues tried to check on him, another person answered them from his phone and informed them that he was detained by the Security and Intelligence Service. A year later, his family was informed that he would be referred to the specialised court in terrorism cases on charges of collaborating with the coalition.

- On the 25th of January 2022, the Houthis closed six social radio stations in Sana'a under the pretext of not being able to obtain licenses, although these radio

stations have been operating since before the Houthis have taken control. Due to the absence of a law regulating the work of audio-visual and electronic media in Yemen, these radio stations were always granted work licenses according to a regulation issued by the Ministry of Information. However, the Houthis have amended the regulation and imposed several financial and administrative restrictions on those broadcasters.

- On the 27th of March 2022, the judge of Sana'a's West Court ordered the journalist Muhammad Abdulaziz Al-Hammadi, editor-in-chief of the September 26th newspaper, to be imprisoned for his inability to pay his house rent arrears because the ministry suspended his salary. Al-Hammadi has said that the judge refused to give him a legal deadline to search for another housing and arrange for his financial obligations.

- On the 28th of March 2022, the Houthi group arrested journalist Nadia Moqbel while she was preparing a field press report on the raising prices in areas under their control. She was imprisoned for 40 days before being released on May 9, 2022, after they faced tribal pressure to release her from prison.

- On the 6th of April 2022, the State Security Prosecution in Sana'a summoned the correspondent of Al-Manar TV channel, Khalil Al- Omary for interrogation, the channel is affiliated with the Lebanese group Hezbollah. The prosecution team stated that it had obtained evidence against him, regarding f his involvement with the intelligence services of a foreign country.

- On the 19th of May 2022, the Houthis prevented the writer Abdul-Wahhab Al-Sharafi from travelling through Sana'a's airport, where he was among a group of independent activists invited to participate in meetings organised by the office of

the United Nations envoy for Yemen Hans Grundberg in the Jordanian capital Amman. Al-Sharafi said In a statement, that he found lists containing names of hundreds of people who are prohibited from travelling on the pretext of their opposition to the Houthis. Al-Sharafi was known for his strong criticism of the corruption of Houthis authorities.

- On the 22nd of July 2022, Ibrahim al-Kibsi disappeared after he wrote several publications criticising the Houthi authority, demanding the payment of salaries to government employees that have not been paid for six years. According to people close to him, Ibrahim al-Kibsi received threats and was placed under house arrest. Al-Kibsi had written a post on his Facebook page on July 20, in which he said that the Houthis came to his doorsteps to threaten him, and he held the Houthi authorities responsible for his safety. Shortly after that he disappeared from his social presence, and It was confirmed that he was placed under house arrest and prevented from using the phone or the Internet.

- On the 11th of July 2022, the Houthis stormed the Voice of Yemen Radio station's office and confiscated the broadcasting equipment, despite the issuance of an order by the Press Court judge that allowed the radio station to resume broadcasting until the dispute with the Ministry of Information is resolved, but the ministry ignored the judicial order and proceeded with the closure.

- On the 3rd of August 2022, a journalist named Walid Al-Humairi was assaulted by the traffic police, they beat him after he documented an incident of blackmailing against one of the car drivers in the street.

- On the 16th of August 2022, the Houthis prevented the media from covering the protests of residents from Al-Ara village, Hamedan District, on the outskirts of Sanaa. The residents of Al-Ara village were protesting the decision to confiscate

their lands in favour of the so-called Martyrs' Committee, where 47 protesters were arrested, others were injured, and the sit-in was dispersed by force.

- The fate of Muhammad al-Warith, the media secretary of the leader Ahmed Hamed, director of the office of Mahdi al-Mashat, head of the Supreme Political Council, is still unknown for more than a year, for unknown reasons. Those close to him suggested that he was probably arrested by the intelligence service because he has leaked information about the extent of corruption practised by the Houthi authorities.

• Ibb:

- On the 17th of July 2022, a media activist named Murad Al-Banna was arrested due to a Facebook post in which he criticised the performance of the Houthi officials in the Hobeish district.

- On the 4th of August 2022, the Houthi Intelligence arrested three media activists, Issam Lotf, Fouad Al-Maliki and Muhammad Al-Kinai, for publications they wrote criticising the corruption of the Houthi official (Bandar Al-Asal), director of the endowment's authority in the governorate.

- On the 7th of August 2022, Fahd Al-Dhahabi, an employee of the endowment's authority office in Ibb Governorate, was arrested on charges of leaking information to three media professionals who published about the corruption of the Houthi leader and director of the Authority.

- On the 11th of August 2022, the Houthis released the journalist Muhammad al-Qadri, who was arrested on May 13, 2021, when Houthi gunmen stormed his house after criticising their performance. Al-Qadri told the monitoring team that when gunmen arrested him (one of them opened his phone and showed him

some of his articles, then they handcuffed, blindfolded, and beat him. After that, they brought him to the Security and Intelligence prison in the city of Ibb, and then on the same day, other forces from the Hobeish district were sent to pursue his brothers and arrested one of them, they did not release his brother until his family has handed over his phone).

Al-Qadri stated that during his stay in prison, he was placed in a solitary confinement cell and was subjected to torture. Later, he was released on conditional bail, provided that he does not return to writing, or he could be brought to trial at any time. They have stipulated that he remains under house arrest, however, shortly afterwards he managed to escape and reach areas under legitimate government control.

- On the 12th of August 2022, the writer Abdullah Ba Salameh was kidnapped and tortured by the deputy director of the Police station (July 17). He was imprisoned and beaten as a result of a dispute with others, and it is believed that the incident is related to his critical stance against the performance of Houthi officials.

- On the 17th of August 2022, political Security in the city of Ibb arrested media activist Khaled Al-Anas because of a publication in which he praised the anniversary of the arrival of the former president to power, and months later he was released.

• Al-Hodeidah:

- On May 23, 2022, lawyer Abdul Majeed Sabra said that the journalist Muhammad Abdo Saeed Al-Salahi is being secretly tried in the Security and Intelligence Service building in Sana'a, where the Criminal Court of First Instance in Hodeidah was transferred. The journalist was arrested on 10/20/2018 he was then transferred to the Security and Intelligence Prison in Sana'a, 11/24/2019 he was referred to the Criminal Court of First Instance which Specialised in Sana'a. During the period

of his disappearance, he was subjected to various types of torture such as being hit and kicked in the groin area, as well as being hung with cuffs to the ceiling and interrogated constantly for two months.

- The Specialised Court in Al-Hodeidah governate is also continuing the trial of journalist Muhammad Ali Salem al-Junaid, inside the intelligence service building in Sana'a. Al-Junaid was arrested on 11/31/2018 in the city of Al-Hodeidah, and his lawyer was prevented from attending the trial. He was subjected to enforced disappearance and torture, then he was handed to the Political Security Authority in Sana'a on 23/11/2019. He was referred to the Specialized Criminal Prosecution in Sana'a, which investigated him and referred him to the Prosecution and Court of Hodeidah. His lawyer says that he suffers from several illnesses and has no relatives to visit him and that prisoners donate some money to him to buy his needs. There are no real charges against him, and he has denied all claims that were fabricated against him in the security and intelligence reports.

• Taiz:

- On December 27, 2021, the writer Muhammad Naji Ahmed, who had written critical publications against the Houthis, was involved in a traffic accident while he was walking in the street and subsequently died from injuries he sustained from the accident. On January 19, 2022, his family said that he died after being subjected to a political assassination using a motorbike as a tool for the crime, accusing the Houthis of not dealing with the incident with complete seriousness.

• Al-Mahwit:

- In December 2021, the Yemeni Journalists Syndicate has received a report from journalist Ali Muhammad Al-Uqabi, editor of the Al-Thawra website, which is affiliated with the legitimate government, stating that he had received a death threat from one of the supervisors of the Houthi group in Al-Mahwit Governorate, due to his opposing views.

Chapter 4

Report indicators

Indicators:

The violations covered in the report reflect the state of the media environment in the Houthi-controlled areas. The most important indicators can be highlighted as follows:

- The continuation of severe restrictions imposed on journalistic work, has deprived hundreds of journalists of their ability to work freely.

- The abolition of the diversity and plurality in the media that the country has been known for since 1990, has led to the absence of independent and opposition media and journalists being treated as enemies. This has prompted many media professionals to leave their jobs and take up other jobs that do not fit their capabilities, skills, and status for the fear of arrest and torture.

- The lack of judicial institutions and a legislative environment that protects journalists, media professionals and activists on social media. The judiciary is used arbitrarily, as most of the kidnapped journalists were tried by the specialised court in terrorism and state security cases.

- Detained journalists and media professionals are deprived of their rights guaranteed by law, where their freedom is restricted, imprisoned in hidden locations, and visits are prohibited. Furthermore, detained journalists are subjected to cruel treatment and torture, and are deprived of the right to medical treatment and to obtain a lawyer.

- The state of impunity continued for all those who committed crimes against the press and journalists, and the Houthi authority does not recognise any rights and refuses to deal with any communications in this regard.

According to the Yemeni Journalists Syndicate, the murders of journalists in Yemen increased to 49 cases from 2011 until March 2022, including 5 journalists killed in 2011, 1 journalist in 2014, 10 in 2015, 10 in 2016, 3 in 2017, 10 in 2018, 2 in 2019, 3 in 2020, 4 in 2021, and one murder case during the first quarter of this year (2022).

Chapter 5

Supplements

1. Types of the violations

Violation's Type	Number	Percentage
Abduction	3	7%
Extrajudicial arrest	15	36%
Assassination	1	2%
Closure	6	14%
Closure and confiscation of property	4	10%
Travel ban	1	2%
Banning drug advertisements	1	2%
Torture	1	2%
Threat	4	10%
Trial	4	10%
Forcibly hidden	2	5%
Total	42	100%

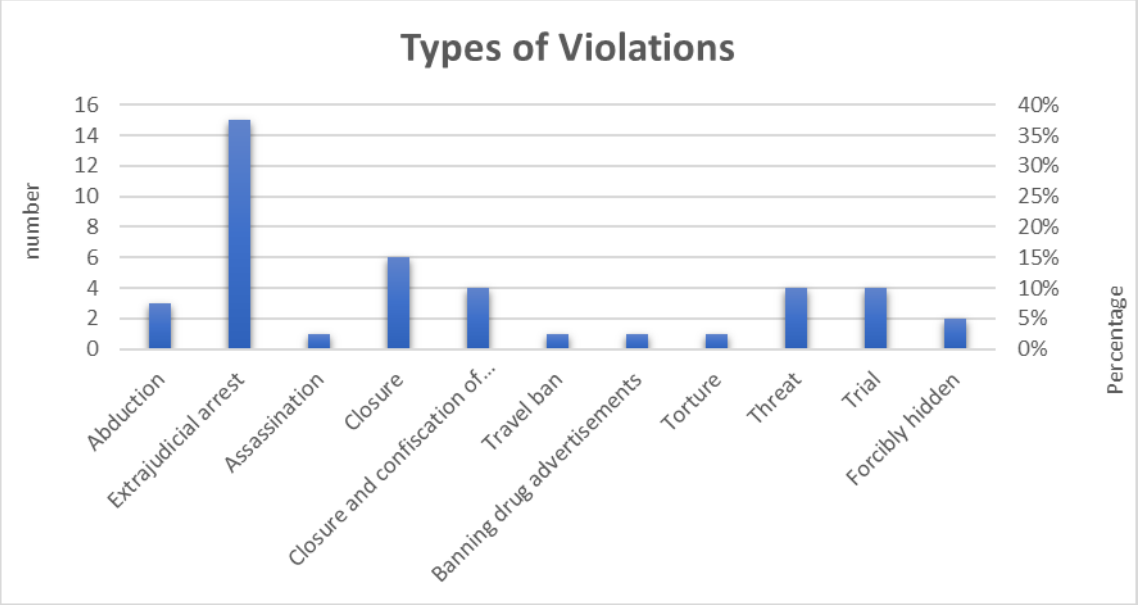

2. Reasons for the violations

Violation's Reason	Number	Percentage
Publications on peace	2	5%
Cooperation with the legitimate government	6	14%
criticise corruption	21	50%
without any charge	2	5%
Unable to obtain a license	4	10%
Other	1	2%
Mentally unstable	1	2%
Owners failed to renew work licenses and pay new fees and a percentage of advertising revenue	5	12%
Total	42	100%

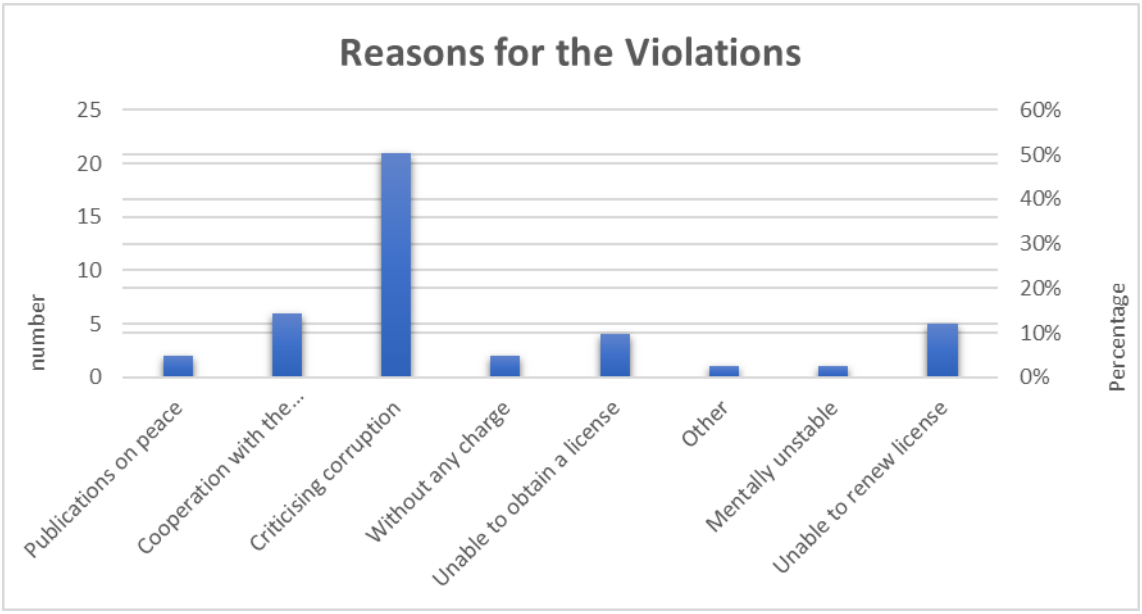

3. Distribution of Violations by Governorate

Governate	Number	Percentage
Ibb	13	31%
Al-Hodeida	2	5%
Al-Mahwit	1	2%
Sana'a	25	60%
Taiz	1	2%
Total	42	100%

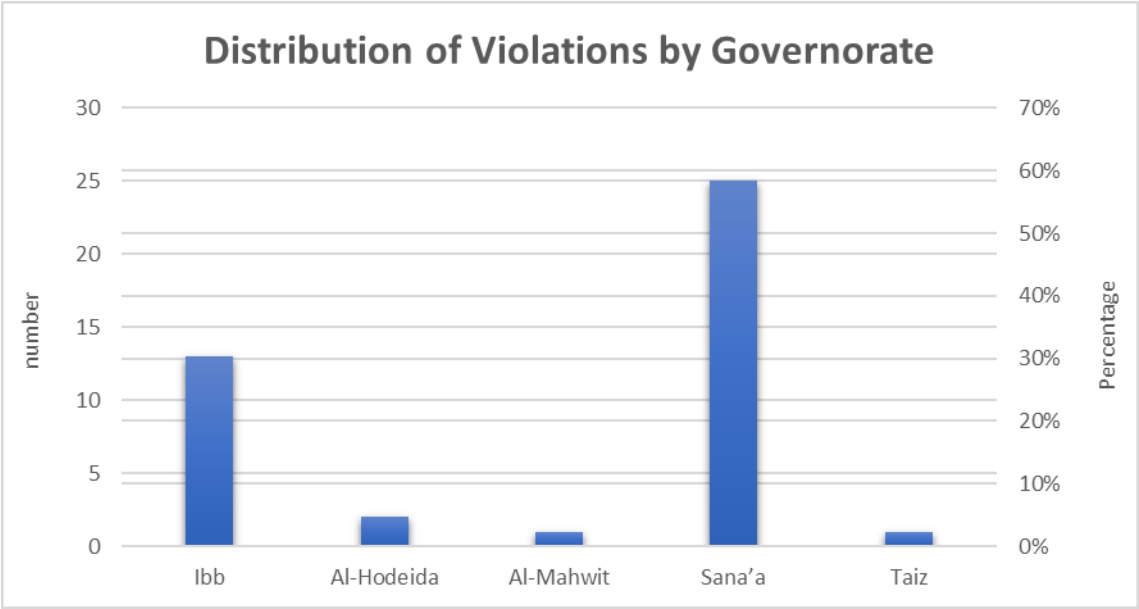

4. Cases Table

No	Name	Governate	Violation Type	Violation Date (MM/DD/YYY)	The Reason for the Violation
1	Waheed Al-Sofi	Sana'a	Forcibly hidden	Jun/04/2015	Criticise corruption
2	Tawfiq Al-Mansoori	Sana'a	Threat	Jul/2015	Criticise corruption
3	Nabil Al-Sadawi	Sana'a	Extrajudicial arrest	Sep/21/2015	Cooperation with the legitimate government
4	Fahad Abdullah Al Salami	Sana'a	Abduction	Oct/6/2015	Cooperation with the legitimate government
5	Mohammed Abdo Al-	Hodeidah	Torture	Feb/10/2018	Criticise corruption

	Salahi				
6	Muhamma d Ali Salem Al-Junaid	Hodeidah	Extrajudicial arrest	Nov/13/2018	Criticise corruption
7	Abdul Khaleq Ahmed Imran	Sana'a	Trial	Sep/30/2020	Cooperation with the legitimate government
8	Al-Harith Saleh Hamid	Sana'a	Trial	Sep/30/2020	Cooperation with the legitimate government
9	Tawfiq Mohamme d Al-Mansoori	Sana'a	Trial	Sep/30/2020	Cooperation with the legitimate government
10	Akram Alwaleed	Sana'a	Trial	Sep/30/2020	Cooperation with the legitimate government
11	Younes Abdel Salam	Sana'a	Extrajudicial arrest	Apr/8/2021	Mentally unstable
12	Walid Al-Sada	Ibb	Threat	Oct/2021	Criticise corruption
13	Mohamme d Al-Warith	Sana'a	Extrajudicial arrest	2021	Criticise corruption

14	Ali Al-Oqbi	Al Mahwit	Threat	Dec/21	Criticise corruption
15	Mohamed Nagy Ahmed	Taiz	Assassination	Jan/19/2022	Criticise corruption
16	Grand FM	Sana'a	Closure	Jan/25/2022	Owners failed to renew work licenses and pay new fees and a percentage of advertising revenue
17	First FM	Sana'a	Closure	Jan/25/2022	Owners failed to renew work licenses and pay new fees and a percentage of advertising revenue
18	Childhood FM	Sana'a	Closure	Jan/25/2022	Owners failed to renew work licenses and pay new fees and a percentage of advertising revenue
19	Al Diwan FM	Sana'a	Closure	Jan/25/2022	Owners failed to renew work licenses and pay new fees and a percentage of advertising revenue
20	Delta FM	Sana'a	Closure	Jan/25/2022	Owners failed to renew work licenses and pay new fees and a percentage of advertising revenue
21	Voice of Yemen Radio	Sana'a	Closure and property confiscation	Jan/2022	Unable to obtain a license
22	Nadia Mokbel	Sana'a	Extrajudicial arrest	Mar/31/2022	Criticise corruption
23	Khalil Al-	Sana'a	Extrajudicial	Jun/4/2022	Criticise corruption

	Omari		arrest		
24	Samara FM	Ibb	Closure and property confiscation	Sep/9/2022	Unable to obtain a license
25	Alwan FM	Ibb	Closure and property confiscation	Sep/9/2022	Unable to obtain a license
26	Yemen Music RS	Ibb	Closure and property confiscation	Sep/9/2022	Unable to obtain a license
27	Mohammed Al-Qadri	Ibb	Extrajudicial arrest	May/13/2022	Criticise corruption
28	Abdul Wahab Al-Sharafi	Sana'a	Travel ban	May/19/2022	Criticise corruption
29	Corner Magazine	Sana'a	Banning the magazine	May/23/2022	Publications on peace
30	Abdul Aleem Al-Hazmi	Sana'a	Extrajudicial arrest	May/23/2022	Publications on peace
31	Kamel Sultan Al-Maamari	Sana'a	Extrajudicial arrest	June/2021	Without any charge
32	Ibrahim Al-Kebsi	Sana'a	Forcibly hidden	Jul/21/2022	Criticise corruption

33	Nabih Al-Haidari	Sana'a	Threat	June/2022	Other
34	Morad Al-bana'a	Ibb	Extrajudicial arrest	Aug/3/2022	Criticise corruption
35	Khaled Al-Ans	Ibb	Extrajudicial arrest	Aug/3/2022	Criticise corruption
36	Abdullah Ba-salameh	Ibb	Abduction	Aug/12/2022	Criticise corruption
37	The Medical Journal	Sana'a	Banning drug advertisements	Aug/13/2022	Without any charge
38	Fahad Al-Dhahabi	Ibb	Extrajudicial arrest	Aug/17/2022	Criticise corruption
39	Fouad Al-Maliki	Ibb	Extrajudicial arrest	Sep/8/2022	Criticise corruption
40	Mohammed Al-Kinai	Ibb	Extrajudicial arrest	Sep/8/2022	Criticise corruption
41	Issam Lotf	Ibb	Extrajudicial arrest	Sep/8/2022	Criticise corruption
42	Majed Yassin	Ibb	Abduction	Nov/20/2022	Criticise corruption

SIG4ADEN.ORG

SIG4ADEN.ORG